الرّابطة الاقتصادية

اقتصادية شهرية تصــدر عن الرابطة الاقتصادية

العـدد (54) يوليـو 2026م | السنة الخامسة

شراكــة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

مصدر الصــورة

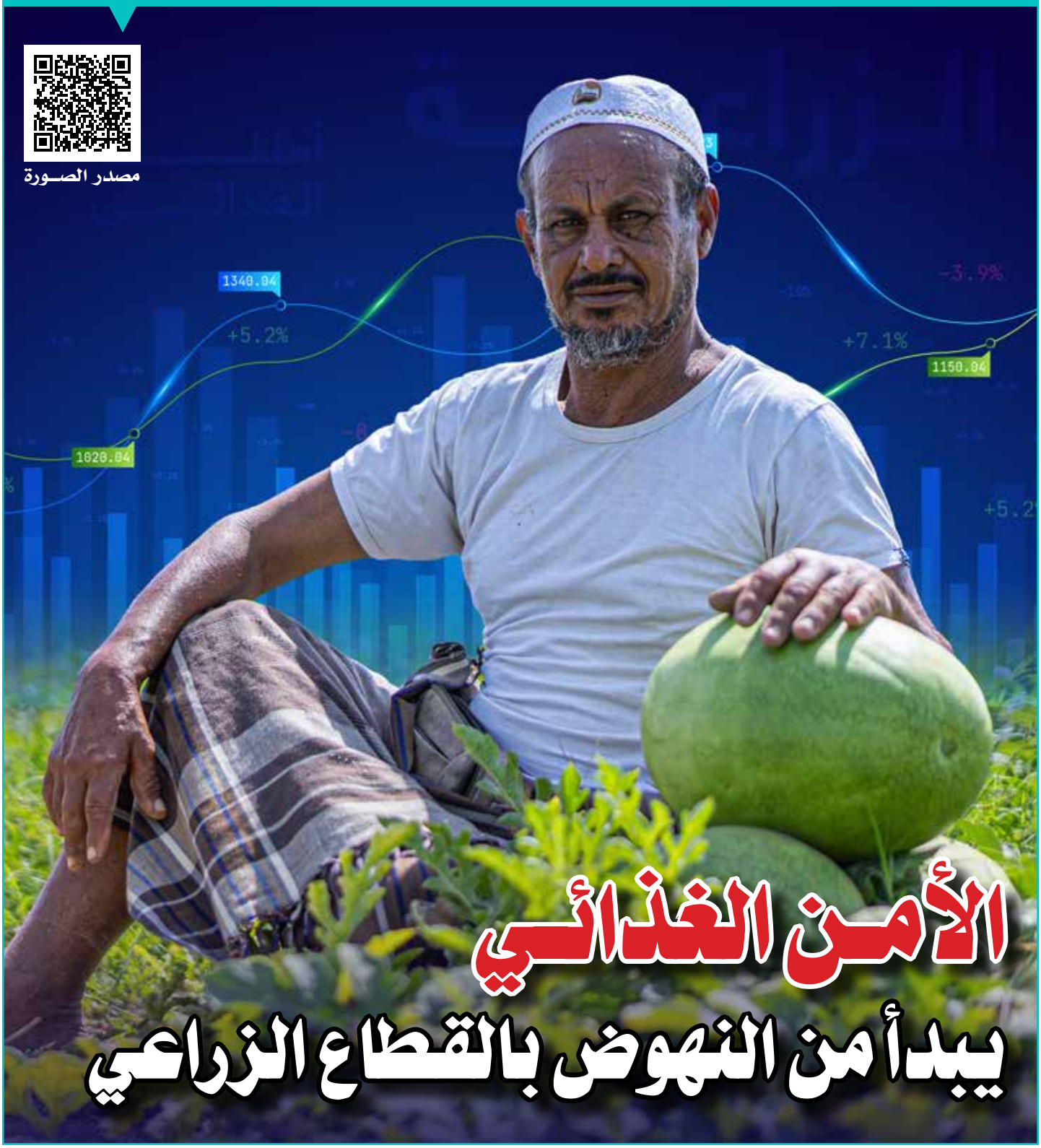

الأمـن الغذائـي يبدأ من النهوض بالقطاع الزراعي

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164)
الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م

عــدن - اليـــمـن
www.eaf-ye.com

Economista.967@gmail.com
facebook.com/107194314898407

محتويات العدد

هيئة التحرير 03 | افتتاحية العدد 04 | من نحن 06 | شروط النشر في المجلة 07

- تحليل أسعار الصرف لشهر يونيو 13
- تحليل أسعار السلع لشهر يونيو 30

ملف العدد:

- الأمن الغذائي يبدأ من النهوض بالقطاع الزراعي

تطورات اقتصادية

- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد تنظم ورشة عمل لتعزيز الامتثال لإقرارات الذمة المالية وحماية المال العام..... 19
- البيان الختامي لورشة العمل الوطنية "تعزيز الامتثال لإقرارات الذمة المالية ودورها في حماية المال العام"..... 22
- منصة بلومبرج بين البنوك: خطوة تقنية لكنها تتكامل مع برنامج أوسع للإصلاح
د/ يوسف سعيد أحمد 25
- منصة بلومبرج بين البنوك: إصلاح مهم، لكن المعركة الحقيقية في مكان آخر
أ.د/ جلال حاتم 27

مقالات اقتصادية

- المرحلة الانتقالية في اليمن: من وقف الحرب الى تشغيل الدولة (ضمن خارطة طريق الدولة التنموية البراغماتية)
د/ احمد مبارك بشير 36
- حوكمة الموارد .. أساس بناء الدولة
د/ عبدالغني عبدالله جغمان 66
- الأثر التنموي والبيئي للطاقة الشمسية في الريف ودورها في تخفيف احمال استهلاك الطاقة الاحفورية
د/ نصر السناني 69
- دلتا أبين بين تحديات الموسم الزراعي وآمال النهوض والتنمية
م/ عبدالقادر السميطي 73
- تحديات الاستثمار الاقتصادي في البيئات الهشة .. وقفة تحليلية لاقتصادات الدول الريعية والنامية
د/ علي سعيد صالح 77

الاقتصاد والناس

- الزراعة والناس في اليمن
د . حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية 81

هيئة التحرير:

رئيس التحرير:
د. حسين الملعسي

نائب رئيس التحرير:
د. سامي محمد قاسم

سكرتير التحرير:
د. صالح القملي

أعضاء هيئة التحرير:
أ. صالح علي الجفري
د. بثينة السقاف
د. نهال علي عكبور
أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:
أ. د. جلال عبدالله حاتم
د. ليبيا عبود باحويرث
د. محمد صالح الكسادي
د. نهى عمر العبد شرويط
أ. محمد ابوبكر سالم
أ. فواز الحنشي

الإخراج الفني:
حسين سيف الأنعمي

الافتتاحية

تخفيف الأزمة الإنسانية يبدأ بالاهتمام بقطاع الزراعة

رئيس التحرير

■ لم تعد الأزمة الإنسانية في اليمن مجرد أرقام تتداولها التقارير الدولية والمحلية بل أصبحت واقعاً يومياً يعيشه ملايين اليمنيين الذين يكافحون من أجل الحصول على لقمة العيش.

وبعد أكثر من عقد من الحرب والتدهور الاقتصادي، بات واضحاً أن معالجة الأزمة الإنسانية لا يمكن أن تقتصر على المساعدات الإغاثية وحدها، مهما كانت أهميتها، بل يجب أن تتجه نحو معالجة جذور المشكلة عبر دعم القطاعات الإنتاجية وفي مقدمتها قطاع الزراعة

الأزمة الإنسانية في جوهرها أزمة غذاء وفقر حيث تشير أحدث التقديرات الدولية إلى أن اليمن ما يزال يواجه واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، حيث يحتاج ما يزيد على 21 مليون شخص إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، فيما يعيش أكثر من 80% من السكان تحت خط الفقر. كما يعاني نحو 18 مليون يمني من انعدام الأمن الغذائي بدرجات متفاوتة، ويواجه ملايين الأطفال والنساء مخاطر سوء التغذية الحاد. وتؤكد تقارير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أن أكثر من 17 مليون شخص يواجهون مستويات حرجة من انعدام الأمن الغذائي، مع وجود مناطق مهددة بالوصول إلى مستويات كارثية من الجوع

أكثر من 17 مليون شخص يواجهون مستويات حرجة من الجوع.

لقد ساهمت المساعدات الإنسانية خلال السنوات الماضية في إنقاذ ملايين الأرواح ومنع حدوث مجاعة

واسعة النطاق، إلا أنها ظلت استجابة لنتائج الأزمة وليست علاجاً لأسبابها. فلا يمكن لأي دولة أن تعتمد إلى ما لا نهاية على المساعدات الخارجية لتأمين غذاء سكانها، خصوصاً في ظل التراجع العالمي في تمويل العمل الإنساني وتزايد الاحتياجات الإنسانية عاماً بعد آخر

يمكن القول ان الوضع الحالي لقطاع الزراعة ضحية الحرب والإهمال لان اليمن يمتلك مقومات

يمتلك اليمن مقومات زراعية مهمة لكن الحرب تسببت بأضرار جسيمة للقطاع

زراعية مهمة رغم محدودية موارده المائية، إلا أن قطاع الزراعة تعرض خلال سنوات الحرب إلى أضرار جسيمة نتيجة تدمير البنية التحتية وتراجع الاستثمارات وضعف الخدمات الحكومية وتدهور شبكات الري والإرشاد الزراعي

كما أدت التغيرات المناخية والجفاف المتكرر واستنزاف المياه الجوفية إلى زيادة الضغوط على المزارعين، في الوقت الذي لا تزال فيه البلاد تفقد كميات هائلة من مياه الأمطار والسيول سنوياً بسبب ضعف منشآت الحصاد المائي والسدود والحواجز المائية. وأدى غياب مراكز البحوث الزراعية الفاعلة وضعف إنتاج البذور المحسنة والتقنيات الحديثة إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية مقارنة بالإمكانات المتاحة

وفي المقابل، ازداد اعتماد اليمن على استيراد الغذاء من الخارج حتى أصبح يستورد معظم احتياجاته الغذائية، الأمر الذي جعل الأمن الغذائي الوطني رهينة للتقلبات الاقتصادية وأسعار الصرف والأزمات الدولية

إن تراجع الزراعة لم يؤد فقط إلى انخفاض إنتاج الغذاء، بل تسبب أيضاً في فقدان ملايين الأسر الريفية لمصادر دخلها، وهو ما ساهم في اتساع دائرة الفقر والنزوح والاعتماد على المساعدات الإنسانية.

ان إصلاح الزراعة هو الطريق الأقصر لتخفيف المعاناة، إن أي استراتيجية جادة لتخفيف الأزمة الإنسانية في اليمن يجب أن تضع الزراعة في مقدمة الأولويات الوطنية. فالاستثمار في الزراعة لا يوفر الغذاء فحسب، بل يخلق فرص عمل ويحسن دخول الأسر الريفية ويعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي

ويبدأ الإصلاح الحقيقي بوقف الحرب وترسيخ الاستقرار، ثم إعادة بناء

توجيه الاستثمارات نحو المشاريع الزراعية المنتجة أمر في غاية الأهمية

مؤسسات الدولة المعنية بالزراعة والري والثروة الحيوانية، وتوجيه الموارد العامة والاستثمارات المحلية والخارجية نحو المشاريع الزراعية المنتجة

كما يتطلب الأمر إطلاق برنامج وطني واسع لحصاد مياه الأمطار وبناء السدود والحواجز المائية وتأهيل شبكات الري الحديثة، ودعم مراكز البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي، وتوفير التمويل الميسر للمزارعين، وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة والبذور المحسنة

ومن الضروري أيضاً إعطاء أولوية خاصة لإنتاج

تخفيف الفقر والجوع في هذا البلد يبدأ من الحقول والمزارع

الحبوب والمحاصيل الغذائية الأساسية، وتبني سياسات تحمي المنتجات الزراعية المحلية من المنافسة غير العادلة، وربط الإنتاج الزراعي بالصناعات الغذائية وسلاسل التسويق والتصدير بما يرفع القيمة المضافة للقطاع

إن اليمن لا يحتاج فقط إلى المزيد من المساعدات، بل يحتاج إلى استعادة قدرته على إنتاج غذائه بيده. فالطريق إلى تخفيف الفقر والجوع يبدأ من الحقول والمزارع، والإنفاق على التنمية الزراعية اليوم أقل كلفة بكثير من استمرار الاعتماد على الإغاثة غداً

ختاما:

لقد أثبتت التجارب الدولية أن الأمن الغذائي هو أساس الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وإذا أرادت اليمن الانتقال من مرحلة إدارة الأزمة إلى مرحلة التعافي والتنمية، فإن إحياء قطاع الزراعة يجب أن يصبح مشروعاً وطنياً جامعاً، لأنه ببساطة لا يمكن القضاء على الجوع دون إنتاج الغذاء، ولا يمكن تخفيف الأزمة الإنسانية دون إنقاذ الزراعة

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد

القيم:

يحكم عمل المؤسسة منظومة من القيم والتي تتجسد في المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبادرة والعمل الجماعي

الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع
- المساهمة في دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد في خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة في تنفيذ المشروعات التي تتبناها المنظمات الدولية في مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبني عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطور علاقات مع منظمات المجتمع المدني المناظرة محلية ودولية
- السعي للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة و غير هم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة.

إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة

- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع...الخ

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.
3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.
5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.
6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها إلى مصادر المعلومات.
7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
8- لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك، أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم: (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك:

مكان الإعلان		
أولاً: عرض سعر شهري	الحجم	السعر (ريال يمني)
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثانياً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثالثاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

السمو
ALSMO

السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة

السمو
ALSMO

CAC BANK
شاركنا الريادة

من مكانك !

أشحن رصيدك وبنقرة زر عبر كاك بنكي

الإدارة العامة - عدن
officialcacbank
www.cacbankye.com

الرقم المجاني
8000818

شَاهِين
SHAHEEN

أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

تطورات أسعار الصرف

تطورات أسعار صرف العملات الأجنبية لشهر يونيو 2026

إعداد: د. نهال علي عكبور
رئيس رصد أسعار الصرف في المؤسسة

مع وصولنا إلى منتصف العام 2026م يستمر استقرار سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية في حدود 410 ريال يمني مقابل الريال السعودي، و1558 للريال اليمني مقابل الدولار، وكذا استقرارها بمحافظة صنعاء بحدود 140 ريال يمني مقابل الريال السعودي، و537 ريال يمني مقابل الدولار، وهذا يوضح استمرار البنك المركزي عدن بسياسة التثبيت لسعر الصرف، على الرغم من عدم استكمالها لبقية الإصلاحات الذي ستعزز استقرار الصرف وتمويل البنك بالسيولة؛ لتغطية النفقات والالتزامات التي عليها، كما أن الفجوة بين المحافظتين عدن وصنعاء تعتبر مستقرة في حدود ال 193%. تعد نسبة مقبولة عما كانت عليها في عملية التحويل في مختلف العمليات.

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر يونيو لعام 2026م

البيانات		أسعار السوق محافظة عدن				أسعار السوق محافظة صنعاء			
		ريال سعودي		الدولار		ريال سعودي		الدولار	
		الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
02	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
03	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
04	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
05	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
06	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
07	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
08	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
09	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
10	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
11	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
12	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
13	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
14	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
15	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
16	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
17	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
18	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
19	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
20	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
21	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
22	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
23	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
24	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
25	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
26	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
27	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
28	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
29	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537
30	يونيو	410	413	1558	1573	139.8	140.2	534	537

المصدر: twitter.com/Boqash

شركة السراري للتجارة
جولستان هو الفرق
حبة ما تتكرر
Gulestan
جولستان
ماركه
CLASSIC WHITE
طويل الحبة
رقم 1
أرز بسمتي
9 KG
شركة السراري للتجارة
02-383350 عدن

ZASCO

THE FIRST ELECTRIC HOUSE IN YEMEN

بيت الكهرباء الأول في اليمن

شركة آل الصغير للتجارة والمقاولات المحدودة

Al - Zaghir Sons For Trading & Contracting Co., Ltd.

EM

ELECTROMECHA

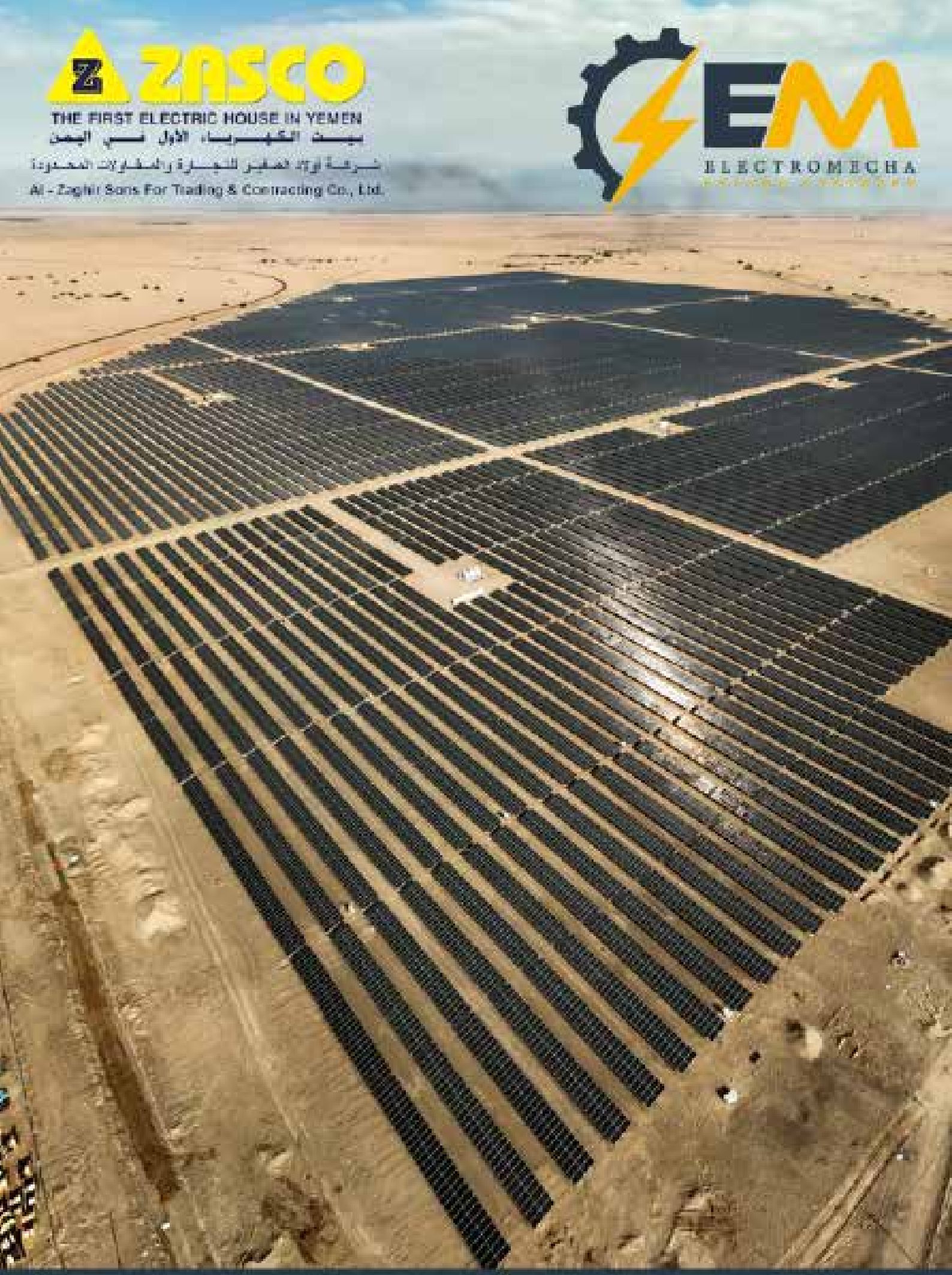

محطة الطاقة الشمسية عدن - المرحلة الأولى 120 ميجا وات

تطورات اقتصادية

الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

تنظم ورشة عمل لتعزيز الامتثال لإقرارات الذمة المالية وحماية المال العام

برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين، نظمت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، اليوم، ورشة عمل بعنوان "تعزيز الامتثال لإقرارات الذمة المالية ودورها في حماية المال العام"، تحت شعار "نحو منظومة فعالة للذمة المالية تعزز النزاهة وتكافح الفساد وتحمي المال العام"، وذلك في إطار جهود الهيئة الرامية إلى تطوير منظومة النزاهة والشفافية وتعزيز الامتثال لإقرارات الذمة المالية باعتبارها إحدى أهم الأدوات الوقائية لمكافحة الفساد وحماية المال العام

وافتتحت أعمال الورشة رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، القاضي أفراح صالح بادويلان، بكلمة رحبت فيها براعي الورشة والحضور، مؤكدة أن قانون الذمة المالية يمثل أحد أهم التشريعات الوقائية في منظومة مكافحة الفساد، باعتباره أداة رئيسية لتعزيز الشفافية والنزاهة، ومتابعة أي تطور غير مبرر في ثروات شاغلي الوظيفة العامة، بما يسهم في حماية المال العام وصون الوظيفة العامة من الاستغلال وتحقيق أعلى مستويات المساءلة

وأكدت أن منظومة إقرارات الذمة المالية لا تقتصر على توثيق البيانات ورقياً، وإنما تمثل منظومة وطنية متكاملة وشبكة مترابطة تضمن انسياب المعلومات — في إطار من السرية — بين الجهات ذات العلاقة، بما يعزز الرقابة على المال العام ويحد

من الكسب غير المشروع واستغلال الوظيفة العامة، مشيرة إلى أن تطوير هذه المنظومة ورفع مستوى الامتثال لها يسهمان في بناء الثقة بالمؤسسات العامة وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية والحوكمة الرشيدة

وأوضحت أن الهيئة تواكب التطورات الإقليمية والدولية في مجال مكافحة الفساد واسترداد الموجودات من خلال انضمامها إلى شبكة GlobE العالمية، والشبكة الإقليمية MENA-ARIN، إلى جانب توقيع اتفاقية مكة، والعمل على إعداد مشروع قانون لاسترداد الأموال المتحصلة من وقائع الفساد، بما يعزز قدرات الدولة في ملاحقة الأموال المنهوبة واستعادتها بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين

كما أشارت إلى أن الهيئة استأنفت تفعيل منظومة إقرارات الذمة المالية بعد سنوات من تعثر عمل مؤسسات الدولة بسبب الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد، لافتة إلى أن الهيئة تسلمت أول إقرار بالذمة المالية لعام 2026م من محافظ محافظة أبين الدكتور مختار الرباش، واعتبرت هذه الخطوة تدشيناً عملياً للشراكة مع السلطة المحلية في تعزيز النزاهة والشفافية، مؤكدة أن المرحلة المقبلة ستشهد تنفيذ برامج وأنشطة مشتركة لدعم الامتثال وتعزيز إجراءات الوقاية من الفساد

وأضافت أن الهيئة تولي ملف الذمة المالية اهتماماً بالغاً انطلاقاً من مسؤوليتها الوطنية في ترسيخ قيم النزاهة والشفافية، وبما يتوافق مع أحكام التشريعات الوطنية ومتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مؤكدة أهمية تعزيز التعاون مع مختلف مؤسسات الدولة لإنجاح هذا المسار، ومشددة على أن "مكافحة الفساد عمل منظومي وتكاملي... ومهمة الجميع."

وعقب ذلك، ألقى وزير الدولة الأستاذ أحمد الصالح كلمة دولة رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين، راعي الورشة، أكد فيها اهتمام الحكومة بتعزيز منظومة النزاهة والشفافية وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، ودعم جهود الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في تطوير منظومة إقرارات الذمة المالية باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للوقاية من الفساد وحماية المال العام، مشيداً بالدور الذي تضطلع به الهيئة في تعزيز الشراكة مع مختلف مؤسسات الدولة، وبما يسهم في ترسيخ المساءلة وحماية المال العام

وتضمنت الورشة ثلاث أوراق عمل، منها ورقتان علميتان وورقة تطبيقية، حيث قدم القاضي عادل صالح مقبل السامعي، رئيس دائرة التحري والتحقيق والمتابعة القضائية بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، الورقة الأولى بعنوان "الإطار القانوني للذمة المالية"، مستعرضاً الإطار التشريعي المنظم لإقرارات الذمة المالية، والالتزامات القانونية للمشمولين بأحكامها، وأهميتها في تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد

كما قدم الدكتور سامي محمد قاسم نعمان، رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة عدن، الورقة الثانية بعنوان "التجارب المقارنة

وأفضل الممارسات الدولية في إدارة أنظمة الذمة المالية... دروس وتطبيقات للواقع اليمني"، تناول فيها أبرز النماذج الدولية الناجحة في إدارة أنظمة الذمة المالية، واستعرض عدداً من أفضل الممارسات وإمكانية الاستفادة منها في تطوير المنظومة الوطنية بما ينسجم مع الواقع اليمني

وتضمنت الورشة كذلك ورقة عمل تطبيقية خُصصت لاستعراض نماذج إقرارات الذمة المالية وآليات استيفائها، بما يسهم في توحيد إجراءات تقديم الإقرارات ورفع مستوى الامتثال لأحكام قانون الذمة المالية

وشهدت الورشة حضوراً واسعاً ومشاركة فاعلة من ممثلي السلطات والجهات الحكومية والأجهزة الرقابية والقضائية، وبتمثيل رفيع المستوى، حيث عكست المشاركة الاهتمام المتزايد بتعزيز منظومة النزاهة والشفافية وترسيخ ثقافة الامتثال لإقرارات الذمة المالية

واختُتمت أعمال الورشة بنقاشات ومداخلات مثمرة عكست تفاعلاً كبيراً من المشاركين، وأسفرت عن عدد من الرؤى والتوصيات الهادفة إلى تعزيز فعالية نظام إقرارات الذمة المالية وتطوير آليات تطبيقه، بما يسهم في حماية المال العام، وتعزيز النزاهة والشفافية، ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته

كما صدر عن الورشة بيان ختامي تضمن أبرز المخرجات والتوصيات، وفي مقدمتها التأكيد على أهمية استكمال تطوير منظومة إقرارات الذمة المالية، وتعزيز الامتثال لأحكام القانون، وتحديث الإجراءات والآليات المنظمة لتقديم الإقرارات، وتوسيع الشراكة والتنسيق بين الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والسلطات والجهات المعنية، بما يعزز مبادئ النزاهة والشفافية والحوكمة الرشيدة، ويسهم في حماية المال العام والوقاية من الفساد

البيان الختامي

لورشة العمل الوطنية "تعزيز الامتثال لإقرارات الذمة المالية ودورها في حماية المال العام"

انطلاقًا من المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتق الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة، وتعزيز منظومة الوقاية من الفساد، وتنفيذًا لأحكام قانون الذمة المالية رقم 30 لسنة 2006، اختتمت الهيئة أعمال ورشة العمل الوطنية الموسومة "تعزيز الامتثال لإقرارات الذمة المالية ودورها في حماية المال العام"، بمشاركة واسعة من ممثلي السلطات والمؤسسات والهيئات العامة، والجهات الخاضعة لأحكام القانون، وعدد من القضاة والخبراء والأكاديميين والمهتمين بقضايا النزاهة ومكافحة الفساد

وناقشت الورشة الإطار القانوني المنظم لإقرارات الذمة المالية، واستعرضت الجهات والاشخاص الملزمين بتقديم اقراراتهم المالية، كما استعرضت اوقف القوه في قانون الذمة المالية وتطبيق نظام الذمة المالية واهميه الاقرارات ودور الهيئة في عملية تحليل ومراجعة الاقرارات ومطابقتها واستعرضت التجارب المقارنة وأفضل الممارسات الدولية، ولا سيما تجارب الأردن والمغرب ورواندا وسنغافورة، وما تضمنته من حلول

تشريعية ومؤسسية وتقنية أسهمت في رفع مستويات الامتثال، وتعزيز الرقابة، والحد من الفساد، كما استعرضت الهيئة نموذج إقرار الذمة المالية وآليات تقديمه والتحديات العملية المرتبطة بتطبيقه

وأكد المشاركون أن إقرارات الذمة المالية ليست مجرد إجراء إداري أو التزام قانوني، وإنما تمثل إحدى أهم أدوات الوقاية من الفساد، وتعزيز النزاهة في الوظيفة العامة، والكشف المبكر عن حالات تضارب المصالح والإثراء غير المشروع، وحماية المال العام، وترسيخ ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة

كما شدد المشاركون على أن نجاح نظام الذمة المالية يتطلب توافر منظومة متكاملة تشمل إطارًا تشريعيًا حديثًا، ومؤسسات رقابية فاعلة، وآليات تحقق دقيقة، وتحولًا رقميًا تدريجيًا، وتعاونًا مؤسسيًا واسعًا بين مختلف أجهزة الدولة، بما ينسجم مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأفضل الممارسات الدولية

وفي ختام أعمال الورشة، أوصى المشاركون بما يلي:

1. التأكيد على التزام جميع الجهات والأشخاص الخاضعين لأحكام قانون الذمة المالية بتقديم إقرارات الذمة المالية في المواعيد المحددة قانونًا، والعمل على رفع معدلات الامتثال باعتبار ذلك أحد أهم أدوات الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة

2. تكثيف برامج التوعية والتدريب حول أهمية إقرارات الذمة المالية وآليات إعدادها وتقديمها، بما يسهم في رفع مستوى الامتثال

3. تطوير الإجراءات والنماذج المتعلقة بإدارة إقرارات الذمة المالية بما يحقق الكفاءة والسرعة والسرية، والاستفادة من التقنيات الحديثة في هذا المجال

4. تعزيز التنسيق والتعاون بين الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والسلطات والمؤسسات المعنية لتسهيل تنفيذ أحكام القانون ومعالجة التحديات التي تواجه التطبيق

5. الاستفادة من التجارب والممارسات الدولية الناجحة في تطوير منظومة الذمة المالية بما يتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وبما يراعي خصوصية البيئة القانونية والمؤسسية في الجمهورية اليمنية

6. مواصلة تنفيذ برامج بناء القدرات للعاملين في الجهات المعنية، بما يعزز كفاءة إدارة ومتابعة إقرارات الذمة المالية

7. التوجه نحو التحول الرقمي التدريجي في إدارة إقرارات الذمة المالية، من خلال إنشاء منصة إلكترونية وطنية تتولى الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إدارتها، بما يسهم في تبسيط الإجراءات، ورفع كفاءة الإدارة، وتحسين جودة البيانات

8. العمل على الربط الإلكتروني التدريجي بين نظام الذمة المالية وقواعد البيانات الحكومية ذات العلاقة، بما في ذلك السجل العقاري، والسجل التجاري، والهيئة العامة للضرائب، وإدارة المرور، والبنك المركزي، والجهات المختصة بالأراضي والجمارك، بما يعزز التحقق الآلي من صحة البيانات ويحد من فرص الإخفاء أو التضليل

9. تعزيز التكامل المؤسسي والتنسيق المستمر بين الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والجهات الرقابية والقضائية والمالية والإدارية ذات العلاقة، بما يضمن سرعة تبادل المعلومات ودعم إجراءات التحقق

10. تعزيز الربط بين منظومة إقرارات الذمة المالية ومنظومة إدارة تضارب المصالح، باعتبارهما ركيزتين متكاملتين للوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة في الوظيفة العامة

11. دعم جهود الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في تنفيذ اختصاصاتها القانونية، باعتبارها الجهة الوطنية المختصة بتعزيز النزاهة والوقاية من الفساد

12. التأكيد على أن تطوير منظومة إقرارات الذمة المالية يمثل جزءًا من مشروع وطني شامل لتعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة، وترسيخ الثقة في مؤسسات الدولة، وحماية المال العام، والوقاية من الفساد

وفي ختام الورشة، أعرب المشاركون عن تقديرهم للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد على تنظيم هذه الورشة، مؤكدين أهمية استمرار مثل هذه الفعاليات النوعية التي تسهم في نشر ثقافة النزاهة وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة، بما يخدم جهود الدولة في مكافحة الفساد وحماية المال العام

منصة بلومبرج بين البنوك:
خطوة تقنية لكنها تتكامل مع برنامج أوسع للإصلاح

■ د. يوسف سعيد أحمد
خبير اقتصادي

■ منصة بلومبرج بين البنوك اليمنية التي أعلن البنك المركزي عن قيامها لتداول الدولار إلكترونيا بدءا من شهر أكتوبر 2026 تشكل خطوة تنظيمية مهمة باعتبارها أداة سليمة لناحية تفعيل الرقابة على سعر الصرف الأجنبي وتعزيز الاتجاه المؤسسي في نشاط القطاع المصرفي.

ومع أن الخطوة تقنية صرفه لكنها تتكامل مع اصلاحات أوسع وأشمل وتنقل عمليات البنك المركزي من إدارة سوق الصرف بالأوامر والتعاميم المتفرقة الى بنية مؤسسية قابلة للرصد والرقابة ستمكن، من اكتشاف السعر داخل القطاع المصرفي، وتقليل الاعتماد على القنوات غير الرسمية، وتعزيز، مبادئ الامتثال والشفافية ومكافحة عمليات غسل الأموال

منصة "بلومبرج" جزء من برنامج الإصلاحات المالية والمصرفية

منصة بلومبرخ لتداول العملات بين البنوك في المحصلة تأتي، كجزء من برنامج الإصلاحات المالية والمصرفية وتهدف، الى تحسين ادارة النقد الأجنبي وتعزيز استقرار سعر الصرف ومن الناحية العملية الخطوة:

تعزز من عمل اللجنة العليا لتنظيم وتمويل الاستيراد وتتكامل مع تطبيق نظام المدفوعات الذي يكاد ينجز مراحله الأخيرة بدعم من البنك الدولي

لكن ما هي التحديات التي قد تواجه هذه الخطوة؟

الخطوة كغيرها من خطوات الإصلاحات الجارية ستواجه تحديات الانقسام الاقتصادي والنقدي اليمني

الإصلاحات نقدية ستواجه تحديات الانقسام الاقتصادي والنقدي.

تنظيم المنافسة بين البنوك يمثل عاملاً مهماً للنجاح الاقتصادي

القائم وهو الأمر قد ينعكس على حجم موارد النقد الأجنبي الحقيقة التي يتم تداولها بين البنوك وهو ما قد يؤدي الى احتمال ضعف عمق التداول بين البنوك عدا عن شحة الأموال المتداولة وفي هذه الحالة قد تزيد التكاليف التقنية والتشغيلية على البنوك وبالمحصلة قد تظهر قنوات غير رسمية لتداول العملات بين البنوك لكن مثل هذه التحديات وغيرها التي قد تظهر بشكل مخاطر عادة ما تكون متوقعة يجري قبل بدء تطبيق النظام اخذها بعين الاعتبار ومن الطبيعي:

إن تواجه منصة بلومبرخ لتداول العملات بين البنوك بنفس القدر من التحديات التي تواجه عمليات الإصلاح الاقتصادي والمالي والمصرفي الأخرى. وفي كل مرة تفرض الظروف الملموسة ومشكلات الواقع المراجعة واتخاذ الإجراءات المناسبة بما في ذلك تنظيم المنافسة بين البنوك وعدم التمييز بين بنك وآخر لكن ليس كل بنك بنفس الجاهزية الفنية لتطبيق منصة بلومبرخ وليس كل بنك مستعد لعرض بيع عملته حسب ما هو متوفر لديه لكن مع الإدارة المهنية والسلوك الحيادي للبنك المركزي من المؤكد ان الآثار السلبية ستقل وان عوامل النجاح ستتعاظم

منصة بلومبرج بين البنوك:
إصلاح مهم، لكن المعركة الحقيقية في مكان آخر

■ أ. د. جلال عبدالله حاتم
عضو رئاسة المعهد العالمي للتجديد العربي - مدريد

■ يقدم الزميل الأستاذ الدكتور يوسف سعيد أحمد، أحد أبرز الأصوات الاقتصادية اليمنية، في مقاله قراءة متوازنة ومهمة لإعلان البنك المركزي بشأن إطلاق منصة بلومبرج لتداول العملات الأجنبية بين البنوك اليمنية ابتداءً من أكتوبر 2026، وهي قراءة تستحق التوقف عندها لما تتضمنه من إدراك لطبيعة الإصلاحات المالية الحديثة التي لم تعد تقوم على القرارات الإدارية المباشرة بقدر ما تعتمد على بناء المؤسسات والأنظمة القادرة على تنظيم السوق وتعزيز الشفافية والرقابة.

ولا شك أن الانتقال من إدارة سوق الصرف عبر التوجيهات والتعاميم المتفرقة إلى منصة إلكترونية مؤسسية يمثل تطوراً إيجابياً في حد ذاته. فمثل هذه المنصات تتيح قدراً أكبر من وضوح الأسعار، وتوفر بيانات أكثر دقة لصانع السياسة النقدية، وتسهم في الحد من التشوهات التي تنتجها الأسواق الموازية والقنوات غير الرسمية. كما أنها تعزز من متطلبات الامتثال والحوكمة والرقابة على حركة الأموال، وهي كلها أهداف ضرورية لأي عملية إصلاح مصرفي جادة

وقد تضمن المقال عدداً من نقاط القوة، أبرزها أنه لا يتعامل مع منصة بلومبرخ باعتبارها حلاً سحرياً لأزمة سعر الصرف، بل يضعها في إطارها الصحيح كأداة تنظيمية ضمن برنامج إصلاح أوسع،

وهذه نقطة مهمة كثيراً ما تغيب في النقاشات الاقتصادية اليمنية. كما نجح الكاتب في الربط بين منصة بلومبرخ، واللجنة العليا لتنظيم وتمويل الاستيراد، ونظام المدفوعات، والإصلاحات المصرفية. وهذا يعكس فهماً جيداً لفكرة أن نجاح أي إصلاح مالي يعتمد على تكامل المنظومة وليس على إجراء منفرد.

وفي تقديري، أن أهم ما في المقال أنه لم يقع في التفاؤل المفرط، بل أشار إلى الانقسام النقدي، وضعف السيولة الأجنبية، ومحدودية عمق السوق، والتفاوت بين البنوك في الجاهزية الفنية. وهي بالفعل التحديات الرئيسة التي ستواجه أي سوق بين بنكي في اليمن

غير أن أهمية هذه الخطوة لا ينبغي أن تدفعنا إلى المبالغة في تقدير قدرتها على معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد اليمني.

فالمنصة تستطيع تحسين كفاءة توزيع النقد الأجنبي المتاح داخل الجهاز المصرفي، لكنها لا تستطيع خلق موارد جديدة من

> **لا ينبغي المبالغة في قدرة هذه الخطوة على معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد**

النقد الأجنبي. ومن ثم فإن نجاحها سيظل مرتبطاً بقدرة الاقتصاد على توليد موارد حقيقية من العملات الأجنبية عبر الصادرات، والتحويلات، والاستثمارات، والمساعدات الخارجية. أما في ظل محدودية هذه الموارد فإن المنصة ستنجح في إدارة الندرة، لكنها لن تنهي الندرة نفسها

وهنا تحديداً تكمن المعركة الحقيقية، فالتحدي ليس في كيفية تداول الدولار فحسب، بل أيضاً في كيفية توليد موارد مستدامة من النقد الأجنبي تدعم استقرار الاقتصاد الوطني

> **كفاءة الأدوات الفنية تبقى رهينة للقيود السياسية والمؤسسية**

كما أن نجاح سوق ما بين البنوك لا يعتمد على التكنولوجيا فقط، بل على الثقة المتبادلة بين المؤسسات المصرفية. فالسوق بين البنوك في جوهرها ليست منصة إلكترونية بقدر ما هي شبكة من العلاقات المالية القائمة على الثقة والملاءة والالتزام. وكلما ارتفعت مستويات الثقة بين البنوك والبنك المركزي ازدادت كفاءة السوق وقدرتها على اكتشاف سعر أكثر استقراراً وواقعية

ويضاف إلى ذلك تحدٍ آخر لا يقل أهمية يتمثل في الانقسام الاقتصادي والنقدي الذي ما يزال يلقي بظلاله على البيئة المالية اليمنية. فأسواق النقد الحديثة تنمو بصورة أفضل في ظل سياسة نقدية موحدة، وقواعد رقابية موحدة، وأنظمة دفع مترابطة. أما في البيئات المنقسمة فإن كفاءة الأدوات الفنية، مهما بلغت جودتها، تبقى رهينة للقيود السياسية والمؤسسية المحيطة بها

ولعل من المهم التأكيد أن استقرار سعر الصرف ليس قضية نقدية أو مصرفية فحسب، بل هو

انعكاس مباشر لحالة الاقتصاد الحقيقي. فكلما توسعت الصادرات، وتحسنت الإيرادات العامة، وتعززت بيئة الاستثمار، ازدادت قدرة السياسة النقدية على تحقيق أهدافها. أما في ظل اقتصاد يعاني من ضعف الإنتاج وتراجع الموارد الخارجية، فإن الأدوات النقدية تظل محدودة الأثر مهما بلغت درجة تطورها الفني

ومع ذلك، فإن هذه الملاحظات لا تنتقص من أهمية الخطوة، بل تضعها في إطارها الصحيح. فالإصلاح الاقتصادي الناجح لا يتحقق عبر إجراء واحد مهما كانت أهميته، وإنما عبر تراكم سلسلة من الإصلاحات المتكاملة. ومن هذا المنظور يمكن النظر إلى منصة بلومبرخ باعتبارها لبنة جديدة في بناء البنية التحتية المالية الحديثة، وليست الحل النهائي لمشكلة سعر الصرف أو الاستقرار النقدي

إن القيمة الحقيقية لهذه الخطوة تكمن في أنها تؤسس لثقافة جديدة في إدارة السياسة النقدية، ثقافة تقوم على السوق المنظمة والبيانات والشفافية والمؤسسات، بدلاً من الاعتماد على التدخلات الظرفية وردود الأفعال قصيرة الأجل. وإذا ما اقترنت هذه الخطوة بإصلاحات أوسع في المالية العامة، وتنشيط مصادر النقد الأجنبي، وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي، فقد تتحول من مجرد منصة لتداول العملات بين البنوك إلى إحدى اللبنات الأساسية في بناء سوق مالية أكثر انضباطاً وشفافية، وهي خطوة يحتاجها الاقتصاد اليمني اليوم أكثر من أي وقت مضى، ليس فقط لتنظيم سوق الصرف، بل أيضاً لتهيئة البيئة المؤسسية اللازمة لأي تعافٍ اقتصادي مستدام في المستقبل

تطورات أسعار السلع

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

سعر الصرف	العملة	الأسبوع 1		الأسبوع 2		الأسبوع 3		الأسبوع 4	
		شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
	دولار	1558	1573	1558	1573	1558	1573	1558	1573
	سعودي	410	413	410	413	410	413	410	413
الصنف	وحدة القياس	السعر (ريال يمني)							
السلع الأساسية									
كيس القمح	50	32000	32000	32000	32000	32000	32000	32000	32000
دقيق السنابل ابيض	50	38000	38000	38000	38000	38000	38000	38000	38000
أرز الفخامة	40	86000	86000	86000	87000	87000	87000	87000	87000
سكر برازيلي	50	50000	50000	50000	50000	50000	50000	50000	50000
زيت الطبخ	لتر 8	24000	24000	24000	24000	24000	24000	24000	24000
علبة حليب الاطفال بيبلاك 3	0.4	13000	13000	13000	13000	13000	13000	13000	13000
السلع المكملة									
الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	33000	33000	33000	33000	33000	33000	33000	33000
شاي الكبوس	1	11000	11000	11000	11000	11000	11000	11000	11000
الفاصوليا الحمراء	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000
الفاصوليا البيضاء	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500
العدس الأصفر	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500
معجون الطماطم 25 * 70 جم	كرتون	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000
مكرونة المائدة (جرام)	400	950	950	950	950	950	950	950	950
الفواكه									
التفاح	1	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000
البرتقال	1	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000
الموز	1	1000	1000	1200	1200	1200	1000	1000	1000
التمور	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000
الخضروات									
البطاطس	1	800	1000	1000	800	800	1000	1000	1000
البصل الجاف	1	800	1000	1000	800	1500	1500	1500	1500
الباذنجان	1	800	1000	1000	800	1000	1000	1000	1000
الطماطم	1	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
البامياء	1	2000	1500	2000	2000	2000	2000	2000	3000
اللحوم ومشتقاتها									
لحم الغنم بلدي	1	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000
الدجاج الحي	1	7000	7000	7000	7000	7000	7000	7000	7000
الدجاج المجمد ساديا	1	5500	5500	5500	6300	6300	6300	6300	6300
طبق البيض	1	5500	5500	5500	5000	5000	5000	5000	5000
الأسماك									
الثمد	1	10000	10000	10000	12000	12000	12000	12000	12000
الديرك	1	24000	24000	24000	24000	24000	24000	24000	24000
السخلة	1	16000	16000	16000	16000	16000	16000	16000	18000

تحليـــل أسعار السلع لشهر يونيو 2026

■ محمد أبوبكر الأحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

■ تحليل سوق الصرف :

سجلت البيئة النقدية في العاصمة المؤقتة عدن حالة ثبات مطلق ومثالي طوال الأسابيع الأربعة لشهر يونيو. هذا الاستقرار في القيمة التبادلية للعملة المحلية شكّل صمام أمان للاقتصاد المحلي وحمى الأسواق من التضخم المستورد.

• **الدولار الأمريكي:** استقر عند 1554 ريالاً للشراء و1562 ريالاً للبيع على مدار الشهر، كما استقر الريال السعودي: حافظ على قيمته عند 410 ريالات للشراء و413 ريالاً للبيع.

ثبات مؤشر الصرف يشير إلى أن أي تغيرات سعرية رُصدت في السلع الأخرى (مثل الخضروات والأسماك) لا تعود لعوامل نقدية أو تدهور في قيمة العملة، بل تخضع بالكامل لديناميكية السوق الداخلية وصدمات العرض والطلب المحليين.

■ السلع الأساسية:

عكس هذا القطاع استقراراً أفقياً كاملاً بنسبة تغير 0% في جميع أسابيع الشهر الأربعة، مما يوضح توفر مخزون سلعي استراتيجي كاف وانتظاماً في سلاسل الإمداد والتوزيع:

حيث استقر سعر كيس القمح (50 كجم) عند 32,000 ريال، وكيس دقيق السنابل الأبيض (50 كجم) عند 36,000 ريال، كما استقر الأرز والسكر: حيث ثبت أرز الفخامة (40 كجم) عند السعر المرتفع 87,000 ريال، وحافظ السكر البرازيلي (50 كجم) على سعره عند 50,000 ريال، وأيضا الزيوت وحليب الأطفال: استقر زيت الطبخ (8 لتر) عند 22,000 ريال، وعلبة حليب الأطفال بيبلاك رقم 3 (0.4 كجم) عند 13,000 ريال

يرجع هذا الثبات المطلق إلى الارتباط المباشر لهذه السلع بسعر الصرف المستقر، بالإضافة إلى جمود قنوات توزيع الجملة خلال هذه الفترة.

السلع المكملة:

على غرار السلع الأساسية، اتسمت السلع المكملة بحالة من الاستقرار التام طوال الأسابيع الأربعة، مما ساهم في الحفاظ على استقرار القدرة الشرائية للمستهلك في الجوانب التموينية اليومية:

- **الألبان والشاي:** استقر الحليب المجفف دانو (2.25 كجم) عند 33,000 ريال، وشاي الكبوس (1 كجم) عند 11,000 ريال

- **البقوليات والمصنعات:** ثبتت الفاصوليا الحمراء عند 3,000 ريال، وكل من الفاصوليا البيضاء والعدس الأصفر عند 2,500 ريال للكيلو. كما استقر كرتون معجون طماطم المدهش عند 5,000 ريال، ومكرونة المائدة (400 جرام) عند 950 ريالاً

الفواكه والخضار:

أظهر قطاع الفواكه مستويات استقرار مرتفعة في الأصناف المستهدفة، باستثناء صنف محلي واحد أبدى مرونة سعرية استجابةً لحجم التدفق اليومي للأسواق:الأصناف المستقرة: حافظ التفاح على سعره عند 5,000 ريال، والبرتقال عند 4,000 ريال، والتمور عند 3,000 ريال للكيلو طوال الشهر ، كذلك الموز (1 كيلو): شهد حركة تذبذب مرنة؛ حيث بدأ الأسبوع الأول عند 1,000 ريال، ثم ارتفع في الأسبوعين الثاني والثالث بنسبة 20% ليصل إلى 1,200 ريال، قبل أن يعاود الانخفاض في الأسبوع الرابع ليعود إلى نقطة التوازن الأولى عند 1,000 ريال

يمثل قطاع الخضروات القطاع الأكثر ديناميكية وتأثراً بالعوامل الموسمية واللوجستية (كالطقس وأجور النقل الداخلي)، حيث تباينت فيه حركة الأسعار بشكل ملحوظ:

حيث سجل البصل الارتفاع الأعلى والأخطر في القطاع؛ حيث صعد من 800 ريال في الأسبوع الأول إلى 1,000 ريال في الأسبوع الثاني (+25%)، ثم قفز قفزة حادة في الأسبوعين الثالث والرابع ليصل إلى 1,500 ريال، مسجلاً نسبة ارتفاع إجمالية بلغت 87.5% مقارنة ببداية الشهر نتيجة لشحة المعروض وزيادة الطلب

البامياء : بدأت الأسبوع الأول عند 2,000 ريال، تراجعت في الثاني إلى 1,500 ريال (-25%)، وعاودت الارتفاع في الثالث إلى 2,000 ريال، لتختتم الشهر بقفزة كبيرة في الأسبوع الرابع عند 3,000 ريال (بارتفاع قدره 50% عن الأسبوع الأول و 100% عن الأسبوع الثاني)

- **البطاطس والباذنجان:** سجلت البطاطس حركة تذبذب ثنائية بين 800 ريال (الأسبوع الأول والثالث) و1,000 ريال (الأسبوع الثاني والرابع). بينما ارتفع

الباذنجان من 800 ريال في الأسبوع الأول ليستقر عند 1,000 ريال (+25%) طوال بقية الأسابيع

الطماطم: الصنف الوحيد الذي حقق استقراراً أفقياً تاماً عند 1,000 ريال للكيلو طوال الشهر

اللحوم والاسماك:

ظهر تباين واضح في هذا القطاع بين اللحوم الطازجة المحلية (التي اتسمت بالجمود) والمنتجات البديلة أو المستوردة التي خضعت لتقلبات طفيفة:

• **لحم الغنم البلدي والدجاج الحي:** استقر لحم الغنم البلدي بشكل كامل عند 18,000 ريال للكيلو، كما استقر الدجاج الحي عند 7,000 ريال طوال الشهر

• **الدجاج المجمد ساديا (1 كيلو):** استقر في الأسبوعين الأول والثاني عند 5,500 ريال، ثم قفز في الأسبوعين الثالث والرابع ليصل إلى 6,300 ريال (بنسبة زيادة بلغت 14.5%).

• **طبق البيض:** أظهر حركة عكسية (انكماشية)؛ حيث بدأ عند 5,500 ريال في الأسبوعين الأول والثاني، ثم انخفض في الأسبوعين الثالث والرابع ليستقر عند 5,000 ريال (بنسبة تراجع بلغت 9.1%)

تأثر القطاع السمكي بشكل واضح بحركة الإنزال اليومي في الحراج وحالة البحر، مما أدى إلى تباين في حركة أسعار الأصناف الرئيسية:

• **سمك الثمد (1 كيلو):** استقر في الأسبوعين الأول والثاني عند 10,000 ريال، ثم صعد في الأسبوعين الثالث والرابع بنسبة 20% ليستقر عند 12,000 ريال للكيلو نتيجة لتراجع كميات الصيد اليومية.

• **سمك السخلة (1 كيلو):** حافظ على استقراره عند 16,000 ريال خلال الأسابيع الثلاثة الأولى، ثم سجل صعوداً في الأسبوع الرابع ليصل إلى 18,000 ريال (بزيادة بلغت 12.5%)

• **سمك الديرك (1 كيلو):** تميز بجمود سعري مطلق واستقرار أفقي عند 24,000 ريال طوال الأسابيع الأربعة دون أي تغيير.

مقالات اقتصادية

المرحلة الانتقالية في اليمن: من وقف الحرب إلى تشغيل الدولة

(ضمن خارطة طريق الدولة التنموية البراغماتية)

■ د. أحمد مبارك بشير
خبير اقتصادي

■ مرحباً،
في الأوراق السابقة من هذا المسار، حاولت الاقتراب من سؤال كبير ومُلح:
- ما النموذج الممكن لدولة تتآكل مؤسساتها، وتتبعثر مواردها، وتختلط فيها السيادة بأدوات الجباية، ويعيش اقتصادها بين هشاشة السوق وضعف الدولة؟

(1) المدخل: الى نظام تشغيل مؤقت للدولة

بدأت رحلة البحث عن النموذج الاقتصادي للدولة، ثم انتقلت إلى تفكيك عقدة المركز والأطراف عبر طرح فكرة الحكم الذاتي الاقتصادي للمحافظات.

وحاولت بعد ذلك الاقتراب من هندسة الكيانات الاقتصادية للانتقال من "اقتصاد الدكاكين" إلى "اقتصاد المؤسسات"،

> الانتقال من اقتصاد الدكاكين إلى اقتصاد المؤسسات يمثل خطوة أساسية للتنمية

وصولاً إلى الإنسان نفسه من خلال تفكيك معضلة سوق العمل، متسائلاً: كيف نبني ثقة مؤسسية تسمح للشاب والعامل وصاحب المهارة بالدخول إلى سوق العمل بكرامة وعدالة وكفاءة؟

لكن كل هذه الحلقات المتصلة، على أهميتها البالغة، تبقى معلقة في الفراغ ما لم نتوقف أمام سؤال أعمق وأكثر جذرية:
- كيف يمكن بناء دولة تنموية، أو حتى تأسيس اقتصاد قابل للحياة، إذا كانت الدولة نفسها لا تعرف كيف تدير مرحلتها الانتقالية؟

في اليمن، لا تكمن المعضلة فقط في استمرار الحرب، ولا في الضعف المزمن للحكومة، ولا في

التدهور المستمر للعملة الوطنية، ولا حتى في الانهيار الشامل للخدمات الأساسية. رغم أن كل ذلك حقيقي ومؤلم ويمس حياة الناس يومياً، إلا أن المعضلة الأعمق والأخطر تكمن في أن كل تحول سياسي في اليمن يكاد يبدأ وكأنه يلغي ما قبله.

كل سلطة جديدة تأتي لتبدأ من الصفر، وكل انتقال سياسي يتحول إلى فرصة جديدة لهدم ما تراكم، بدلاً من أن يكون مناسبة لترشيده والبناء عليه

وهنا تظهر الفجوة الكبرى بين "الحكومة" و"الدولة".

فالحكومة كيان متغير، قد تصيب وقد تخطئ، وقد تكون حكومة حرب أو حكومة تسوية سياسية أو حكومة انتقالية.

أما الدولة فهي كيان أعمق وأبقى، هي

- القانون المستقر،
- والسجلات المحفوظة،
- والقضاء المستقل،
- والجيش المنضبط،
- والأمن الحامي،
- والخدمة المدنية الفاعلة،
- والذاكرة المؤسسية التي لا تمحى.

المشكلة الأعمق تكمن في غياب استمرارية الدولة عبر المراحل السياسية

الدولة هي القدرة اليومية على ضمان حصول المواطن على الكهرباء والماء وطريق آمن وخدمة عامة دون أن يتعرض للإذلال

المشكلة الجوهرية في اليمن هي أن الحكومة، حين تضعف أو تتغير أو تنقسم، تسحب معها الدولة بأكملها إلى مستنقع الضعف والانقسام.

هذا هو الخطر الحقيقي، فالدول لا تنهار فقط عندما تسقط الحكومات، بل تنهار بشكل مدمر عندما تفقد مؤسساتها ذاكرتها، وتصبح القاعدة الوحيدة الحاكمة هي: "من يسيطر اليوم يكتب النظام من جديد"

ومن هنا، فإن الحديث عن المرحلة الانتقالية لا ينبغي أن يبقى حديثاً سياسياً ضيقاً ومحصوراً في تقاسم السلطة، أو توزيع الحقائب الوزارية، أو إرضاء الأطراف المتصارعة، أو إنتاج صيغة محاصصة جديدة تحمل اسماً أكثر أناقة.

المرحلة الانتقالية في بلد معقد مثل اليمن يجب أن تُصمم وتُدار بوصفها "نظام تشغيل مؤقت للدولة"، نظاماً يمنع الهدم، ويثبت الحد الأدنى من مقومات الحياة، ويحول طاقة الفوضى العارمة إلى مسارات منظمة ومنتجة

ليست المرحلة الانتقالية مطالبة بأن تحسم كل قضايا اليمن دفعة واحدة، فهي لا تمتلك القدرة على حسم شكل الدولة النهائي، ولا تستطيع معالجة كل الآثار العميقة للحرب، ولا بناء اقتصاد حديث ومتكامل خلال أشهر معدودة.

لكن يقع على عاتقها التزام أسبق وأهم:

- أن تمنع كل الممارسات التي تعيد إنتاج الحرب.

يجب أن تمنع تحويل المدن إلى ثكنات عسكرية، وأن تمنع تحول الطرقات إلى نقاط جباية وإذلال.

عليها أن تمنع المجندين الشباب من التحول إلى كتلة بطالة مسلحة تهدد الاستقرار، وأن تحمي الوظيفة العامة من البقاء كمخزن للشيخوخة الإدارية والعجز المالي.

والأهم من ذلك كله، يجب أن تمنع السلطة الانتقالية نفسها من التصرف كما لو أنها سلطة دائمة ومطلقة

إن المرحلة الانتقالية الناجحة ليست تلك التي ترفع شعارات كبرى وفضفاضة عن بناء الدولة، بل تلك التي تصمم نظاماً فاعلاً لتشغيل الدولة في حدها الأدنى:

أمن يحمي ولا يبتلع المدينة، جيش منضبط لا يتحول إلى بطالة مسلحة، خدمة مدنية قابلة للتجديد، ونظام تقاعد لا يدفع الموظف للتشبث بموقعه خوفاً من الفقر.

إنها تتطلب محافظات قادرة على إدارة مواردها بفاعلية ضمن سقف الدولة الواحدة، ومعالجة سريعة للملفات الخدمية العاجلة التي تعيد للمواطن شعوره بأن هناك دولة ترعاه، لا مجرد سلطة تبحث عن الموارد

من هذا المنطلق، لا أتعامل مع المرحلة الانتقالية كجسر سياسي للعبور فقط، بل كمعمل حقيقي لإعادة بناء "الدولة التنموية البراغماتية".

بناء الدولة المنشودة يتطلب تجاوز منطق البدء من الصفر مع كل مرحلة جديدة

والبراغماتية هنا لا تعني التنازل عن المبادئ أو التخلي عن الثوابت الوطنية، بل تعني البدء من الممكن، وترتيب الأولويات بواقعية، وتجنب الأوهام الكبرى التي تعد بكل شيء ولا تنجز شيئاً على الأرض

اليمن لا يحتاج في هذه اللحظة الحرجة إلى استنساخ تجارب خارجية جاهزة، سواء قيل لنا رواندا أو غيرها، فلكل تجربة سياقها وشروطها التاريخية والاجتماعية.

اليمن يحتاج إلى نموذج وطني يناسب ظروفه الخاصة. إذا لا يمكن استنساخ التجارب الخارجية دون مراعاة اختلاف السياقات

تجربة رواندا، على سبيل المثال، قامت على مركزية صارمة وسلطة شديدة الانضباط، وهو ما قد ينتج مؤشرات اقتصادية لافتة، لكنه لا يصلح كوصفة سحرية لبلد مثل اليمن، المتعدد في جغرافيته ومجتمعه ومصالحه ومراكز قواه.

واليمن، في الوقت ذاته، لا يمكن أن يُدار بعقلية الدولة المركزية الصلبة وحدها، ولا بعقلية التفكك الكامل، بل يحتاج إلى صيغة ثالثة ومبتكرة:

- دولة واحدة بسقف سيادي واضح، تديرها مؤسسات تنظم ولا تخنق، وتعتمد على محافظات فاعلة اقتصادياً، وشراكات تخلق القيمة الحقيقية ولا تكتفي بجمع الجباية

لذلك، فإن السؤال المركزي لهذه الورقة هو:

- كيف تُدار المرحلة الانتقالية بحيث لا تتحول إلى مقدمة لحرب جديدة، ولا إلى مجرد "استراحة محارب"، ولا إلى موسم جديد من المحاصصة السياسية، بل لتكون بداية عملية وملموسة لتشغيل الدولة وإعادة بناء الثقة المفقودة؟

(2) أزمة المنظومة وقيادة الفرد:

من أكثر الأخطاء المنهجية انتشاراً في قراءة الحالة اليمنية هو الخلط المستمر بين "الحكومة" و"الدولة"، فحين تتغير الحكومة، يظن البعض أن الدولة بأكملها قد تغيرت، وحين تضعف الحكومة، يُسارع إلى القول إن الدولة قد انتهت.

وحين يصل شخص جديد إلى موقع المسؤولية، يبدأ العمل من نقطة الصفر، وكأن التاريخ المؤسسي بأكمله كان مجرد مسودة قابلة للمحو والحذف.

هذا الخلط العميق يمثل أحد الجذور الرئيسية للأزمة اليمنية المستعصية

الحكومة، في معناها العملي والوظيفي، هي الجهاز التنفيذي الذي يدير السياسات العامة في مرحلة زمنية معينة، وفق برنامج محدد وأولويات واضحة وصلاحيات مقننة.

أما الدولة، فهي كيان أوسع وأعمق بكثير من الحكومة. الدولة هي المنظومة الشاملة التي تحفظ القانون، وتدير السجلات الوطنية، وتضمن استمرار القضاء، وتنظم الخدمة المدنية، وتحمي المال العام، وتدير الأمن الداخلي، وتحفظ الذاكرة المؤسسية من التلف، وتمنع تحول كل تغيير سياسي إلى عملية هدم جديدة

ولهذا، فإن الدولة الحقيقية لا تُقاس فقط باسم رئيس الحكومة، ولا بعدد الوزراء في التشكيل الحكومي، ولا بالبيانات الصادرة عن الاجتماعات الرسمية.

المرحلة الانتقالية الناجحة تقوم على تشغيل الدولة بفاعلية لا على الشعارات

بل تُقاس بقدرة مؤسساتها على الاستمرار في العمل وتقديم الخدمات حتى عندما يتبدل الأشخاص وتتغير الوجوه

هنا تكمن الفكرة الجوهرية: عندما تُبنى منظومة قوية بقواعد وآليات مؤسسية واضحة، فإنها تمتلك القدرة على تقويم الأداء وتصحيح المسار حتى لو وصل إلى موقع القرار، في ظرف ما، شخص غير مناسب، فالمنظومة القوية لا تمنع الخطأ تماماً، إذ لا توجد منظومة معصومة، لكنها تقلل من أثره، وتكشفه مبكراً، وتصححه بآلياتها الذاتية، وتمنع تحول الضعف الفردي إلى انهيار مؤسسي عام

أما عندما تكون الدولة قائمة بالكامل على الفرد وحده، فإنها قد تبدو قوية ومتماسكة ما دام هذا الفرد حاضراً، لكنها تنكشف وتنهار فور غيابه، قد يكون الشخص مناسباً في مكان مناسب، وفي وقت مناسب، ومع أدوات مناسبة، فيحقق أثراً جيداً ومهماً في قطاعه، لكن الاعتماد الكلي على الفرد وحده يجعل النظام بأكمله معلقاً بوجوده، فإذا غاب،

> **اليمن بأمس الحاجة إلى صيغة متوازنة بين "المركزية واللامركزية"**

أو تغير، أو ضعف، أو أُقصي، غاب معه النظام بأكمله

الفرق شاسع وجوهري بين "فرد يقود منظومة" و"فرد يحل محل المنظومة".

في الحالة الأولى، يبقى النظام متماسكاً بعد ذهاب الشخص، وتستمر المؤسسة في أداء دورها.

أما في الحالة الثانية، فينتهي النظام بانتهاء الشخص، وتعود المؤسسة إلى نقطة الصفر

وهذا تحديداً ما عانى منه اليمن طويلاً وبتكلفة باهظة، فقد ارتبطت كثير من المؤسسات بالأشخاص لا بالقواعد، وبالمراكز لا بالأنظمة، وبالولاءات لا بالإجراءات، وبالنفوذ لا بالسجلات.

لذلك، كلما تبدل مركز قوة، اهتزت المؤسسة التابعة له، وكلما تغيرت السلطة، عادت الدولة إلى نقطة البداية، أو إلى حالة تشبهها.

النتيجة الكارثية لم تكن فقط فقدان الاستقرار السياسي، بل الأخطر من ذلك فقدان "التراكم المؤسسي"

وهذا الفقدان أخطر بكثير من مجرد تغيير الحكومات، فالحكومات تتغير في كل دول العالم، قد تأتي حكومة أفضل أو أسوأ، أقدر أو أضعف.

لكن الدول المستقرة لا تبدأ من الصفر مع كل حكومة جديدة، هناك قوانين قائمة، وسجلات محفوظة، وذاكرة إدارية، وخدمة مدنية، وقضاء مستقل، ومؤسسات رقابية، وأنظمة مالية، وتقاليد عمل راسخة، وهناك، الأهم من ذلك، حدود واضحة بين ما يجوز تغييره سياسياً وما لا يجوز العبث به مؤسسياً

أما في اليمن، فقد أصبح كل انتقال سياسي تقريباً مناسبة لإعادة تعريف الدولة من جديد، ليس تطويراً لما سبق، بل إلغاء كامل له.

ليس إصلاحاً للمؤسسات، بل استبدالاً لشبكات المصالح والعلاقات.

ليس تحديثاً للقواعد، بل تصفيراً متعمداً للخبرة

ولهذا، لا يكفي في المرحلة الانتقالية أن نطرح الأسئلة السطحية المعتادة:

من هو رئيس الحكومة؟ ومن هم الوزراء؟ ومن يمثل هذا الطرف أو ذاك؟

بل يجب أن نطرح الأسئلة الأعمق والأكثر استدامة:

ما هي القواعد التي ستمنع أي حكومة انتقالية من هدم ما تبقى من الدولة؟

وما هي المؤسسات التي يجب تحصينها لضمان استمراريتها حتى عندما يتغير الأشخاص؟

وما هي الملفات السيادية والخدمية التي لا يجوز أن تبقى رهينة للمزاج السياسي المتقلب؟

وما هي الحدود التي يجب أن تقيد السلطة الانتقالية نفسها، حتى لا تتصرف وكأنها سلطة دائمة ومطلقة؟

هذه الأسئلة هي جوهر وعمق المرحلة الانتقالية، فإذا لم تُضبط المرحلة الانتقالية بمنظومة قواعد صارمة وواضحة، فإنها ستتحول حتماً إلى موسم جديد لتوزيع النفوذ، وإعادة ترتيب المصالح، وفتح أبواب التعيينات العشوائية، وتصفية الحسابات السياسية، وإعادة تشكيل المؤسسات على مقاس اللحظة الراهنة، وعندها، لن تكون انتقالاً نحو الدولة، بل انتقالاً جديداً داخل دوامة الفوضى

(3) لماذا لا تتراكم المؤسسات في اليمن؟

لفهم تعقيدات المرحلة الانتقالية في اليمن، لا يكفي أن نُسلط الضوء على لحظة الحرب الحالية وحدها، فالحرب، رغم قسوتها وتداعياتها المدمرة، كشفت الأزمة ووسعتها، لكنها لم تصنعها من العدم، المشكلة أعمق وأقدم من ذلك بكثير

خلال ما يقارب قرناً من التحولات السياسية والانقلابات والصراعات المتعاقبة، اعتاد اليمن أن يدخل كل مرحلة جديدة وكأنها بداية جديدة ومطلقة.

سلطة تذهب، فتذهب معها قواعدها وسجلاتها، وسلطة تأتي، فتبدأ بتصفير ما قبلها.

يُصدر قانون فلا تكتمل مؤسساته التنفيذية، وتُشكل مؤسسة ثم يُعاد تفكيكها أو اختراقها أو تحويلها إلى أداة ولاء سياسي.

وهكذا، بدلاً من أن تتراكم مؤسسات الدولة وتتطور، لا تتراكم في اليمن سوى الإخفاقات

وهنا ينبغي التوقف عند هذه النقطة الجوهرية:

ليست كل الثورات أو الانقلابات أو التحولات السياسية تؤدي بالضرورة الحتمية إلى تدمير الدولة، كثير من الدول في العالم شهدت انقلابات عسكرية وثورات شعبية وحروباً أهلية، لكنها نجحت في الإبقاء على حد أدنى من الذاكرة المؤسسية.

قد يتغير النظام السياسي الحاكم، وقد يعدل الدستور أو يُلغى، وقد تتبدل الحكومات، لكن تظل السجلات الوطنية، والمحاكم، والإدارة المحلية، والأجهزة الفنية، والقوانين المنظمة للحياة العامة تعمل وتتطور بدرجات متفاوتة

في اليمن، حدث العكس تماماً في محطات تاريخية كثيرة، فكل طرف سياسي أو عسكري وصل إلى السلطة كان يميل إلى التعامل مع الدولة بوصفها "مساحة سيطرة ونفوذ جديدة"، لا كمنظومة وطنية يجب

الحفاظ عليها وتطويرها، هذا النهج جعل الدولة اليمنية، بدلاً من أن تنمو وتترسخ طبقة فوق طبقة، تتعرض في كل مرحلة لعملية "كشط مؤسسي" قاسية. وكأن كل جيل سياسي يسعى جاهداً لإزالة آثار الجيل السابق بدلاً من فحصها وتصحيحها والبناء عليها

ولهذا، تبدو المقارنات مع بعض الدول العربية شديدة التضليل في أغلب الأحيان.

فمصر، على سبيل المثال، شهدت تحولات سياسية كبرى، وانقلابات، وتغييرات جذرية في شكل الحكم، لكنها حافظت إلى حد كبير على استمرارية الجهاز الإداري والقانوني، قد نختلف حول كفاءة هذا الجهاز أو مدى عدالته أو مرونته، لكن هناك "دولة عميقة" بالمعنى الإداري والمؤسسي، سجلات، وقضاء، وبيروقراطية، وقوانين، وجيش، وجهاز خدمة مدنية، ومؤسسات قادرة على الاستمرار حتى عندما تتغير الحكومات أو يسقط رأس النظام

أما العراق، فيقدم مثالاً آخر أكثر قرباً من الوضع اليمني، فبعد الغزو الأمريكي عام 2003، لم تكن المشكلة الأساسية في تغيير النظام السياسي فحسب، بل في التفكيك الممنهج لأجزاء رئيسية من الدولة، خاصة المؤسسة العسكرية والإدارية، هذا التفكيك فتح فراغاً واسعاً دخلت منه الميليشيات المسلحة، والهويات الفرعية، واقتصاد الحرب، والمحاصصة الطائفية، والفساد المؤسسي، وبقدر ما كان العراق دولة ذات موارد مالية ونفطية ضخمة، إلا أن كسر "التراكم المؤسسي" جعله يدفع، وما زال يدفع، ثمناً باهظاً

اليمن، للأسف الشديد، يقترب من هذا الخطر العراقي، وربما يتجاوزه في أغلب الجوانب، فاليمن لا يملك مركزاً إدارياً صلباً وتاريخياً كالعراق، ولا يمتلك مورداً نفطياً ضخماً قادراً على شراء الوقت أو تغطية تكاليف الفشل الإداري، ولا جهاز دولة مستقر يستطيع امتصاص الصدمات المتتالية.

اليمن، بواقعه الحالي، أكثر هشاشة، وأكثر تعدداً في مراكز القوة والنفوذ، وأكثر قابلية لتحول الانقسام السياسي العابر إلى انقسام إداري ومالي وأمني واجتماعي دائم

بالتالي، فإن المرحلة الانتقالية في اليمن لا يمكن، ولا ينبغي، أن تُدار بمنطق:

- نغير الوجوه أولاً، ثم نفكر لاحقاً في الدولة.

هذا المنطق ليس فقط معكوساً، بل هو منطق تدميري، الصحيح والبراغماتي أن نسأل أولاً:

ما الذي يجب ألا يُهدم؟

ما الذي يجب أن يستمر في العمل مهما تغيرت الحكومة؟

ما هي الملفات الحساسة التي تحتاج إلى إدارة انتقالية خاصة ومستقلة؟

وما هي المؤسسات التي يجب عزلها تماماً عن المحاصصة والتجاذب السياسي؟

لأن الانتقال السياسي الذي لا يضع حدوداً واضحة للهدم، سيتحول بالضرورة إلى هدم جديد باسم الانتقال، وهذا تحديداً ما حدث مراراً وتكراراً في تاريخ اليمن الحديث، في كل مرة يُقال لنا إننا نقف أمام مرحلة جديدة وتاريخية، ثم نكتشف لاحقاً أن "الجديد" هو مجرد توزيع مختلف للنفوذ، لا نظام مختلف وفعال لإدارة الدولة. تتغير الشعارات المرفوعة، لكن تظل الأدوات القديمة كما هي:

- تعيينات مبنية على الولاء لا الكفاءة،
- موارد تُدار بلا شفافية،
- نقاط جباية تنتشر كالفطر،
- سلاح منفلت خارج إطار النظام،
- خدمات منهارة تزيد من معاناة المواطن،
- وموظف عام ضائع لا يعرف هل يخدم نصوص القانون أم يخدم المسؤول الذي عينه.

هذه ليست مرحلة انتقالية، هذا تدوير مستمر للفوضى.

المرحلة الانتقالية الحقيقية والناجحة يجب أن تبدأ من الاعتراف الصريح بأن الدولة اليمنية لم تعد قادرة على تحمل دورة هدم جديدة، فما تبقى من مؤسسات وهياكل لا يحتاج إلى اقتلاع شامل من الجذور، بل يحتاج إلى عملية فرز دقيق وعقلاني:

ما الذي يجب إصلاحه وتطويره؟

ما الذي يجب دمجه لتقليل الهدر؟

ما الذي يجب تفكيكه لأنه أصبح خطراً يهدد الاستقرار؟

ما الذي يجب تحييده تماماً عن السياسة؟

وما الذي يجب تحويله من عبء ثقيل إلى رافعة تنموية حقيقية؟

وهنا تبرز الأهمية القصوى لمفهوم "الدولة التنموية البراغماتية"، فهذه الدولة لا تبدأ من الأحلام الكبرى والطوباوية، ولا من الشعارات السياسية المكتملة، ولا من انتظار التسوية النهائية الشاملة التي قد تطول، بل تبدأ من الممكن والضروري:

- تثبيت الحد الأدنى من الدولة، وتحويل الملفات المتفجرة والمعقدة إلى مسارات عمل قابلة للإدارة والحل

الدولة التنموية البراغماتية في المرحلة الانتقالية:

لا تكتفي بسؤال: كيف نعيد بناء الدولة؟ بل تسأل قبل ذلك وبإلحاح: كيف نمنع ما تبقى من الدولة من الانهيار الكامل؟

ولا تسأل فقط: كيف نوحد السلاح تحت مظلة واحدة؟ بل تسأل: كيف نمنع الشباب المسلح من التحول إلى قنبلة بطالة مسلحة موقوتة؟

ولا تسأل فقط: كيف نزيد الإيرادات العامة؟ بل تسأل: كيف نمنع الجباية العشوائية من قتل الاقتصاد وإهدار كرامة المواطن معاً؟

ولا تسأل فقط: كيف نصلح جهاز الخدمة المدنية المترهل؟ بل تسأل: كيف نفتح الجهاز الإداري لدماء شابة وجديدة دون أن نلقي بالموظفين القدامى إلى غياهب الفقر؟

ولا تسأل فقط: كيف نوفر الكهرباء والمياه؟ بل تسأل: كيف نجعل تقديم الخدمات الأساسية مدخلاً حقيقياً لاستعادة الثقة المفقودة بين المواطن والدولة؟

هذا هو الفارق الجوهري بين "الانتقال السياسي" و"الانتقال المؤسسي".

الانتقال السياسي يكتفي بتوزيع المواقع وتقاسم الكعكة.

أما الانتقال المؤسسي، فيعيد تعريف القواعد ويرسخها.

الأول قد يوقف إطلاق النار والحرب مؤقتاً،

لكنه لا يمنع عودتها عند أول خلاف.

أما الثاني، فهو الذي يخلق فرصة حقيقية ومستدامة لبناء سلام قابل للحياة

ولهذا، لا ينبغي لليمنيين أن ينخدعوا بفكرة أن تشكيل حكومة جديدة، أو توقيع اتفاق سياسي برعاية دولية، أو تغيير أسماء بعض المسؤولين، يكفي للقول إننا دخلنا مرحلة انتقالية حقيقية.

المرحلة الانتقالية لا تُقاس ببيان سياسي منمق، بل بسلوك السلطة الفعلي تجاه مؤسسات الدولة.

فإذا جاءت السلطة الجديدة لتستبدل شبكات الولاء القديمة بشبكات ولاء أخرى تابعة لها، فهي ليست سلطة انتقالية.

وإذا تعاملت مع الموارد الوطنية كغنيمة حرب يجب تقاسمها، فهي ليست انتقالية.

وإذا أبقت السلاح خارج إطار النظام والقانون، فهي ليست انتقالية.

وإذا تركت الطرقات والمنافذ لنقاط التفتيش والجبايات غير القانونية، فهي ليست انتقالية.

وإذا واصلت إدارة الخدمات الأساسية بذات منطق الترقيع والمسكنات، فهي ليست انتقالية.

وإذا تجاهلت قضايا العدالة وجبر الضرر، فهي مجرد سلطة تؤجل الحرب ولا تعالج أسبابها العميقة

المرحلة الانتقالية ليست مجرد اسم أو صفة تُضاف إلى الحكومة.

هي طريقة مختلفة تماماً وجذرياً في إدارة السلطة.

وحتى تكون كذلك بالفعل، يجب أن تقوم على مبدأ صارم وواضح:

- لا أحد يملك الدولة في المرحلة الانتقالية.

لا الحكومة، ولا الأحزاب السياسية، ولا الجماعات المسلحة، ولا المحافظون، ولا مراكز النفوذ القبلية أو المالية، ولا حتى الأطراف الخارجية

الدولة في المرحلة الانتقالية هي "أمانة مؤقتة"، ووظيفتها الأساسية والأسمى أن تصل بالبلد إلى وضع أفضل وأكثر استقراراً مما استلمته، لا أن تعيد تشكيله وتفصيله على مقاس القوة الغالبة في لحظة تاريخية عابرة

ومن هنا، يصبح السؤال التالي والأهم:

- إذا كانت المرحلة الانتقالية ليست موسماً للمحاصصة، وليست سلطة دائمة، وليست هدماً جديداً باسم الإصلاح، فما هي وظيفتها العملية في اليمن؟ وكيف يمكن تحويل هذه المبادئ إلى آليات عمل تحمي الدولة وتؤسس لنموذج تنموي مستدام؟

(4) وظيفة المرحلة الانتقالية:

في رأيي، الوظيفة الأولى للمرحلة الانتقالية ليست أن تحل كل قضايا اليمن، فهذا وهم كبير.. اليمن لا يعاني من مشكلة واحدة حتى تعالجها حكومة واحدة، ولا من ملف واحد حتى يحله اتفاق سياسي واحد.

نحن أمام حرب ممتدة، وانقسام مؤسسي، وتفتت مالي، وسلاح منتشر، وخدمات منهارة، وثقة مكسورة، وموارد مبعثرة، وقطاع عام مترهل، ومجتمع أنهكته سنوات طويلة من الخوف والفقر والانتظار

لذلك، المرحلة الانتقالية الواقعية والذكية لا يمكنها تسويق وعود وردية بإنهاء إرث الحرب الشاملة وتصفير الأزمات بضربة حظ، بل إن وظيفتها الحصرية والملزمة تتلخص في صياغة "نظام تشغيل مؤقت للدولة"، يوقف النزيف، ويحمي الحاضر من الانهيار الكامل، عبر سياق تنفيذي محكم يتحرك من خلال خمس مهام أساسية ومترابطة:

1. تثبيت الحد الأدنى من الدولة وحماية قنوات السيادة:

- لا يمكن إطلاق أي عملية تعافٍ اقتصادي أو مؤسسي دون تأمين حد أدنى صلب تلتف حوله مؤسسات البلاد.

- والحد الأدنى هنا لا يعني جهازاً بيروقراطياً مثالياً أو دولة قوية مكتملة الأركان، بل يعني صيانة القواعد الأساسية والأصول السيادية التي تمنع السقوط الكامل للبلد في منطق "الكانتونات" والمليشيات.

- يتجسد هذا الحد الأدنى في:

- قضاء مستقل وناشط في فروع المحافظات
- سجلات وطنية ومدنية وعقارية محصنة من التزوير
- بنك مركزي يمارس وظيفته السيادية وحوكمة النقد كـ "حَكَم لا لاعب" بعيداً عن التجاذب السياسي،
- خدمة مدنية قابلة للإصلاح
- قنوات مالية نظامية وموثوقة تدخلها الموارد العامة
- ومحافظات تدير شؤونها الحيوية ضمن إطار وطني تشريعي موحد.

- وبدون هذه القاعدة، يفقد المواطن البوصلة، ولا يعود يعرف إلى أي قانون يحتكم، ولا أين يدفع الرسوم، وتفقد الدولة معناها العملي وإن بقي اسمها بروتوكولياً في البيانات الرسمية

2. منع الهدم المؤسسي وكبح "عقلية التصفير":

- كل تحول سياسي طارئ يجب أن يبدأ بسؤال وقائي: "ما الذي يجب منعه فوراً لحماية المؤسسة؟".

- الأولوية البراغماتية تلزم السلطة الانتقالية بوضع كوابح صارمة تمنع التعيينات العشوائية القائمة على المحاصصة والمقايضة السياسية التي تستبدل شبكة ولاء بشبكة ولاء أخرى، ومنع العبث بالسجلات والأصول العامة، ومنع تحويل الموارد السيادية إلى قنوات مالية موازية

- كما يجب حظر استخدام مرافق الدولة ومناصبها كجوائز ترضية سياسية، أو إنشاء كيانات موازية هلامية فوق كيانات قديمة دون معالجة الأصل.

- فليس كل تغيير إداري هو بالضرورة إصلاح، وأحياناً يكون الإبقاء المؤقت على مؤسسة قائمة مع ضبطها ومراقبتها بعقود الأداء، أفضل بكثير من نسفها وبناء بديل أضعف وأكثر فساداً.

- المرحلة الانتقالية الذكية لا تتعامل مع الدولة كأرض بيضاء، بل كبيت قديم متعب، فيه جدران متشققة وأسلاك مكشوفة، لكنه لا يزال يؤوي الناس، والحكمة تقتضي تدعيمه وترميمه لا هدمه فوق رؤوس ساكنيه.

3. تشغيل الخدمات الأساسية وصناعة "حزمة ثقة المواطن":

- إن المواطن اليمني البسيط لا يقيس نجاح الانتقال بما يكتب في الوثائق السياسية أو أناقة الخطط الحكومية، بل يقيسها بأسئلة يومية قاسية تلامس معيشته وكرامته: هل جاءت الكهرباء؟ هل وصلت المياه؟ هل خفت نقاط التفتيش؟ وهل صارت الأسعار أرحم؟.

- هذه الأسئلة هي الاختبار الحقيقي للشرعية ، فالخدمات في اليمن ليست ملفات بلدية جافة، بل هي ملفات سياسية بامتياز تحدد علاقة الإنسان بالدولة.

- الدولة التي لا تقدم خدمة، لا تمتلك الحق الأخلاقي في طلب الثقة أو تحصيل الرسوم والولاء.

- ولذلك، يجب حوكمة وهندسة هذه الخدمات عبر مسارين متلازمين:

- مسار إنقاذ فوري عاجل (من 1 إلى 12 شهراً)،
- ومسار تحول استراتيجي ومستدام (من 1 إلى 5 سنوات)،

- وفق المصفوفة التنفيذية التالية:

01	الكهرباء	» الكهرباء في اليمن ليست ملفاً فنياً مجرداً، بل هي ملف سياسي واجتماعي واقتصادي ونفسي بامتياز. » فحين تنقطع الكهرباء في مدينة حارة، لا يتوقف التيار الكهربائي فقط، بل تتوقف شروط الحياة الأساسية، تتعطل المستشفيات، وتتلف الأدوية، وتتراجع إنتاجية المحلات والورش، وتزداد معاناة الأسر، ويتحول البيت إلى مساحة ضغط نفسي يومي. » وكل ساعة انقطاع جديدة هي رسالة سلبية تقول للمواطن إن الدولة عاجزة عن أبسط واجباتها، ولهذا يجب أن تتبوأ الكهرباء صدارة برنامج الثقة الانتقالية.
02	المياه (الأمن الصامت)	» قد تبدو المياه أقل صخباً من الكهرباء في النقاشات السياسية السطحية، لكنها في الواقع أخطر منها في كثير من المناطق. » فالمياه ترتبط بالصحة العامة، والزراعة، والاستقرار السكاني، والنزوح، والصراعات المحلية. » وفي بلد يتداخل فيه شُح الموارد المائية مع ضعف الإدارة وتهالك الشبكات والحفر العشوائي، يصبح هذا الملف جزءاً لا يتجزأ من الأمن الوطني لا مجرد خدمة بلدية عابرة. وفي المرحلة الانتقالية، » يجب أن تبدأ معالجة المياه من قاعدة بسيطة: لا يجوز أن تُدار المياه بمنطق رد الفعل اللحظي، فهي لا تمنح الدولة صورة جيدة فحسب، بل تمنع الانفجار الاجتماعي الصامت

03 النـــزوح

» النـــزوح فـــي اليمـــن ليـــس ملفـــاً إنســـانياً معـــزولاً، بـــل هـــو المحصلـــة الصادقـــة للحـــرب، والفقـــر، وانهيـــار الخدمـــات، وتفـــكك أســـواق العمـــل، وغيـــاب سياســـات الإســـكان وضعـــف الإدارة المحليـــة.

» الخطـــر الأكبـــر هنـــا هـــو أن يظـــل النازحـــون فـــي نظـــر الدولـــة مجـــرد أرقـــام صمـــاء فـــي كشـــوفات المنظمـــات الدوليـــة.

» النـــازح إنســـان فقـــد مســـكنه، ومصـــدر دخلـــه، وأمانـــه، وشـــبكته الاجتماعيـــة، وإذا بقـــي لســـنوات خـــارج أي مســـار دمـــج حقيقـــي، ســـتتولد حولـــه مشـــكلات بنيويـــة خطيـــرة: تعليـــم ضائـــع، عمالـــة أطفـــال، زواج مبكـــر، وتوتـــرات مـــع المجتمعـــات المضيفـــة، لينشـــأ جيـــل كامـــل فـــي الهامـــش.

» يجـــب الانتقـــال مـــن فلســـفة الإغاثـــة المؤقتـــة إلـــى منطـــق الدمـــج، الحمايـــة، والعـــودة الآمنـــة؛ فالنـــازح الـــذي يجـــد عـــملاً ومدرســـة يصبـــح لبنـــة فـــي التعافـــي، بينمـــا تركـــه مهـــملاً لســـنوات هـــو صناعـــة لعنـــوان جديـــد مـــن الفشـــل

04 الغلاء (حين تصبح الأسعار سياسة يومية)

» الـــغلاء ليـــس مجـــرد نتيجـــة حتميـــة لتدهـــور ســـعر الصـــرف والعملـــة الوطنيـــة فحســـب، بـــل هـــو أيضـــاً الابـــن الشـــرعي للجبايـــات العشـــوائية، وتكاليـــف النقـــل الجنونيـــة، وتعـــدد الرســـوم، وضعـــف الرقابـــة، واحتـــكار الســـلع، وانقطـــاع الطـــرق وتضخـــم كلفـــة الطاقـــة.

» معالجـــة الـــغلاء لا تكـــون بالشـــعارات أو بتهديـــد التجـــار فـــي وســـائل الإعلام، فهـــذه مســـرحية قديمـــة حفـــظ الجمهـــور نصهـــا بالكامـــل. إذا كانـــت الدولـــة تفـــرض رســـوماً متعـــددة وتتـــرك نقاطـــاً غيـــر قانونيـــة تبتـــز الشـــاحنات علـــى الطـــرق، ثـــم تطلـــب مـــن التاجـــر خفـــض الســـعر، فهـــي تشـــارك فـــي صناعـــة الـــغلاء ثـــم تلقـــي باللـــوم علـــى الســـوق.

» الغـــذاء اســـتقرار سياســـي، وعندمـــا يشـــعر المواطـــن أن أســـعار الخبـــز والزيـــت والـــدواء تتحـــرك بلا ســـقف أو تفســـير منطقـــي، فإنـــه لا يـــرى فـــي الدولـــة إلا عجـــزاً أو تواطـــؤاً، وكلاهمـــا خطـــر مدمـــر

05	الاتصالات والإنترنت	» في الحقب الماضية، كانت الدولة تعلن عن حضورها عبر العَلَم، والجيش، والجواز، والطابع، والمبنى الحكومي، أما اليوم، فإن الدولة تظهر وتتجسد عبر "الشبكة". » الاتصالات هي التعليم، والصحة، والتجارة، والتحويلات المالية، والعمل عن بعد، والإعلام، والأمن، والهوية الرقمية والخدمات الحكومية. » ومن يسيطر على الاتصالات يمتلك حيزاً حساساً من السيادة الحديثة. وفي السياق اليمني المنقسم، يكتسب هذا الملف حساسية قصوى، فلا يمكن أن تظل الدولة عاجزة عن بناء سيادتها الرقمية في مناطق إدارتها، وتترك المواطن رهينة للاحتكار وضغف الخدمة والانقطاع الدائم. » الاتصالات أداة لربط الدولة بالمواطن وتسهيل حياته وتقليص الاحتكاك البشري الذي يفتح أبواب الفساد، مع الانتباه الحذر إلى أن الرقمنة دون حوكمة قد تصنع فساداً أسرع نمواً
06	الطرق	» الطريق البري هو الاختبار الميداني الحقيقي للسيادة. » إذا كان الطريق آمناً ومنضبطاً، انخفضت كلفة النقل، ووصلت البضائع بسلاسة، وتحرك الناس، وتنفّس الاقتصاد الرئوي. » أما إذا تحول الطريق إلى مصيدة لنقاط التفتيش، والجبايات، والمخاطر، ارتفعت الأسعار بشكل جنوني، وتقطعت الأسواق وتعمق الانقسام الجغرافي والمجتمعي بين المحافظات. » فتح الطرق وتأمينها يقع في صلب الأولويات، فكل ساعة تأخير ومبلغ غير قانوني يُدفع في الطريق يظهر فوراً في فاتورة غذاء ودواء المواطن، » الذي بات يدفع ثمن الفوضى مرتين: مرة في كرامته وعبر الإهانة، ومرة من قوته وفي فاتورة أسعاره

الخطأ المتكرر والكارثي للحكومات اليمنية المتعاقبة تعاملها مع كافة الملفات على أنها متساوية الأثر، أو اندفاعها لفتح جميع الجبهات والمشاريع دفعة واحدة، لتكون النتيجة الحتمية هي العجز التام وعدم إنجاز أي شيء.

تقتضي الحكمة البراغماتية وضع ترتيب صارم وقاطع للأولويات على النحو التالي:

1) ملفات الإنقاذ الفوري (أولوية عاجلة):

وتستهدف التدخلات الإسعافية المباشرة لحفظ الرمق وتأمين العيش:

- كهرباء للمرافق الحيوية، مياه وصحة أولية في المدن ومخيمات النزوح،
- طرق آمنة ومفتوحة لتدفق الغذاء والدواء،
- كبح وضبط الجبايات غير القانونية،
- تقديم الدعم النقدي المباشر للفئات الأشد هشاشة، وتأمين اتصال مستقر للتعليم والصحة والإدارة العامة.

2) ملفات التشغيل والانتظام (أولوية مؤسسية مرافقة):

وتستهدف مأسسة العمل وضمان ديمومته:

- التحصيل الإلكتروني للكهرباء والمياه لمنع الهدر
- بناء شرطة طرق محترفة
- توحيد السجلات الوطنية للنازحين والموظفين والمجندين
- تفعيل بوابات الدفع
- رقمنة الأوعية الإيرادية الأساسية
- وصياغة عقود أداء صارمة للمرافق الخدمية

3) ملفات التحول الاستراتيجي (أولوية ممتدة):

وتستهدف المستقبل وبناء الجسور نحو التنمية المستدامة:

- الاستثمار في الطاقة المتجددة والغاز،
- تأسيس شركات خدمات محلية
- مشروعات تحلية المياه الاستراتيجية
- تفعيل منظومة الاقتصادات المحلية للمحافظات
- فرض السيادة الرقمية الكاملة
- وإنشاء صناديق الضمان والتمويل الإنتاجي مع ربط المساعدات الدولية بالعمل والإنتاج الحقيقي.

4. تحويل مصادر الخطر إلى مصادر إنتاج وتعافٍ:

- تلك هي الفلسفة الجوهرية للدولة التنموية البراغماتية، فهي لا تنظر إلى الملفات الحرجة المتفجرة بوصفها أزمات أمنية معزولة، بل تسأل: "كيف أحول هذه الأزمة إلى مسار عمل طاقة منتجة ؟"

- الكثير من مصادر التهديد الحالية قابلة للتحول إلى روافع بناء إذا أديرت بعقل مؤسسي واقتصادي سليم:

1) المجندون الشباب:

بدلاً من تركهم في الشارع كقنبلة بطالة مسلحة، أو استيعابهم العشوائي والمفرط في سلك الجيش لإنتاج "دولة رواتب مسلحة" تخنق المالية العامة، يتم حصرهم وتأهيلهم ليكونوا طاقة بشرية دافعة لمشاريع إعادة الإعمار والتنمية المحلية.

2) المعسكرات داخل المدن:

بدلاً من بقائها ككتل عسكرية مغلقة تبتلع الأراضي العامة وتخنق العمران، تُنقل إلى أطراف المدن وتُعاد هندستها كـ "منصات خدمات ومراكز أمن طرق وإسعاف" تخدم حياة الاستثمار والتنمية المدنية.

3) نقاط التفتيش:

بدلاً من كونها بؤراً للجباية العشوائية وإعاقة حركة التجارة والعمالة، تُدمج وتتحول إلى "منظومة شرطة طرق محترفة" ومراقبة تقنياً لحماية الشرايين الاقتصادية.

4) الموظفون البالغون سن التقاعد أو المقاربون:

بدلاً من بقائهم في مواقعهم بداعي الخوف من الفقر مما يسبب انسداداً إدارياً، تُعاد مأسسة التقاعد ليكون خروجهم الكريم والمنظم فرصة تاريخية لضخ دماء كفوءة جديدة وجديدة في عروق المؤسسات.

5) المساعدات الخارجية:

بدلاً من بقائها كمنح متناثرة ومستهلكة في النفقات الجارية، تُحول إلى "محافظ وصناديق ضمان وتمويل إنتاجي" ترتبط بإعادة الإعمار وخلق الوظائف المستدامة.

5. تأجيل الملفات السياسية الكبرى دون إنكارها:

- إن محاولة حسم الخلافات التأسيسية الكبرى (كالشكل الدستوري النهائي للدولة، المصالحة والعدالة الانتقالية الشاملة بمفهومها الجنائي، والتوزيع النهائي للموارد السيادية) في بيئة منقسمة ومثقلة بالسلاح، هي وصفة مجربة لتفجير الصراع وإعادة إنتاج الحرب.

- الحكمة البراغماتية تقتضي وضع مسارات وجداول زمنية ضامنة ومستقلة لهذه الملفات السياسية الكبرى، وعزلها كلياً وفصلها عن الملفات الخدمية والتشغيلية العاجلة التي لا تحتمل الانتظار.

- فالمواطن لا يستطيع انتظار حسم شكل الدولة النهائي لكي يمر من طريق آمن، أو يحصل على تيار كهربائي، أو يجد دواءً وراتباً وعملاً.

- لذلك يقسم التدرج الحازم للمرحلة الانتقالية الملفات إلى ثلاثة مستويات حاسمة:

1) ملفات إنقاذ فوري عاجل:

تبدأ فوراً لحفظ حياة الناس (كهرباء، مياه، رواتب، طرق، وغلاء).

2) ملفات تأسيسية ممتدة:

يبدأ التأسيس لقواعدها الآن وتستمر لسنوات (الخدمة المدنية، التقاعد، دمج المجندين، وإعادة هندسة المؤسسات).

3) ملفات سياسية كبرى:

تحتاج إلى مسار حوار وطني ضامن وواسع، يوضع له هيكل إعداد رصين ولا يترك للفراغ العشوائي لتفادي الانفجار.

(5) إعادة تعريف الأمن:

من استعراض السلاح إلى خدمة وحماية الاقتصاد:

من أكثر الأخطاء التي رافقت بناء الدولة في اليمن أن الأمن جرى فهمه بوصفه حضوراً عسكرياً كثيفاً داخل حياة الناس، لا بوصفه خدمة عامة منظمة تحمي الحياة المدنية وتدعم الاقتصاد.

ولهذا امتلأت المدن بمعسكرات ضخمة تحتل مساحات واسعة من قلب العمران، وتغلق أجزاء مهمة من الأرض، وتمنع توسع المدن بصورة طبيعية، تحت ذريعة "مقتضيات الأمن"

> **تحويل نقاط التفتيش إلى منظومة شرطة طرق محترفة لحماية النشاط الاقتصادي**

لكن المعسكر داخل المدينة لا يحميها دائماً، بل في الأغلب يحولها إلى رهينة، ونقطة التفتيش العشوائية لا تصنع هيبة الدولة، بل تصنع خوف المواطن منها، والجندي الذي يقف في الطريق بلا تدريب كاف، وبراتب لا يكفيه، قد يتحول بفعل الفقر وضعف الرقابة إلى نقطة جباية متنقلة.

المشكلة ليست في الجندي الذي يصبح ضحية نظامه، بل في نظام أمني لا يميز بين الجيش والشرطة، ولا بين الحرب والخدمة، ولا بين حماية الطريق واستغلال الطريق

ولهذا، فإن إصلاح الأمن في المرحلة الانتقالية لا يبدأ فقط من شعار "توحيد القوات"، بل من إعادة تعريف وظيفة الأمن ذاتها.

الأمن في الدولة التنموية ليس استعراضاً للسلاح، الأمن هو أن يستطيع المواطن الانتقال من مدينة إلى أخرى دون إهانة، وأن تتحرك البضائع دون جبايات غير قانونية ترفع الأسعار، وأن تكون المدينة مساحة مدنية لا ثكنة مفتوحة

في المرحلة الانتقالية ، يجب التعامل مع الملف الأمني عبر مسارين متلازمين:

تحرير المدن والطرق (من الجباية إلى الخدمة)	
01 برنامج إخلاء المدن وإعادة تصميم المعسكرات	» تقضي الرؤية البراغماتية بإخراج المعسكرات الثقيلة تدريجياً وتحويلها إلى أحزمة أمنية على أطراف المحافظات ، مع إعادة هندسة وتصميم "المعسكر الجديد" ذاته، ليتوقف عن كونه كتلة مغلقة، ويتحول إلى "منصة خدمة عامة مشتركة وطرفية". » يضم المعسكر: - وحدة شرطة سير وبحث جنائي، - وحدة إسعاف وطوارئ وخدمة طرق، - مستوصفاً طبياً أولياً يخدم القرى المجاورة وعابري السبيل، - ومدرسة تدريب نظامي وحراسة مدنية. » هكذا يتحول الأمن من استهلاك للمدينة إلى حماية لبيئة الاستثمار والتنمية
02 شرطة الطرق كبديل لنقاط الجباية	» نقاط التفتيش العشوائية القائمة على الأمزجة الشخصية والسلاح المنفلت ليست أداة أمنية، بل ثقوب سوداء تفرض ضرائب غير قانونية تعيق حركية سوق العمل، وترفع كلفة السلع على المواطن، وتدمر شرعية الدولة. » الإصلاح البراغماتي يلزم بالإلغاء الكامل لهذه النقاط، والاستعاضة عنها بجهاز تكنوقراطي هو "شرطة الطرق المحترفة"، المحكومة بزي رسمي موحد، وغرف عمليات مشتركة، وكاميرات مراقبة رقمية، وسجل مخالفات وبلاغات يخضع للمساءلة القانونية الصارمة. » الأمن الذكي يعرف متى وكيف يفتش، ويحمي الشرايين الاقتصادية بدلاً من ابتزازها

تفكيك القنبلة الموقوتة (من بطالة مسلحة إلى قوة إعادة إعمار)

» إن عشرات الآلاف من الشباب الذين حملوا السلاح خلال سنوات الحرب بدوافع فقرية أو غياب لخيارات الدخل، هم أفراد حقيقيون وليسوا مجرد أرقام في كشوفات الرواتب.
» محاولة استيعابهم العشوائي والمكتمل في سلك الجيش يصنع "دولة رواتب مسلحة" تفجر المالية العامة ، وفي المقابل، فإن تسريحهم دون بدائل يخلق كتلة غاضبة من "البطالة المسلحة" الجاهزة لإعادة إنتاج العنف.
» المخرج العاقل يكمن في تطبيق معادلة واضحة: "نزع السلاح من اليد، و وضع مهنة موثقة في اليد الأخرى".

» ولتحقيق ذلك، يجب الانتقال بملف المجندين من مظلة وزارتي الدفاع والداخلية التقليدية، وإدارته عبر "اللجنة الانتقالية للأمن والدمج التنموي" وفق أربع خطوات إجرائية:

1) بناء قاعدة بيانات وطنية موحدة للمجندين مرتبطة بالهوية المدنية، وتفحص مستويات التعليم، واللياقة، والانضباط، والمهارات الفعلية.

2) تقسيم الكتلة البشرية بحسب الحاجة الفعلية والمعايير المهنية إلى مسارات (الجيش النظامي، الأمن العام والدفاع المدني، شركات الأمن والحراسة المدنية المنظمة بقانون صارم، والمسار التنموي الإنتاجي).

3) ربط التدريب الفني السريع بـ "المنظومة المتنوعة للاقتصادات المحلية للمحافظات" التي تم تأصيلها في الأوراق السابقة ، بحيث يوجه المجندون في المحافظات الساحلية (كحضرموت والمهرة) نحو مهارات الاقتصاد الأزرق: الصيد، صيانة السفن، والتبريد اللوجستي ، بينما يوجه مجندو المحافظات الداخلية نحو سلاسل القيمة الزراعية، صيانة منظومات الطاقة البديلة، وأعمال الدفاع المدني.

4) تحويل جزء معتبر من الموارد العامة ومساعدات المانحين المخصصة لشراء الهدوء العسكري المؤقت، وتوجيهها كأجور إنتاجية مباشرة للشباب مقابل مساهمتهم الفعلية في مشاريع إعادة الإعمار كثيفة العمالة: رصف الطرق الريفية، وصيانة شبكات مياه الشرب، وبناء المرافق التعليمية
» إن الشاب الخارج من أتون الحرب يحتاج إلى ما هو أعمق من المعالجة المالية الفورية، إنه بحاجة إلى "هوية مهنية جديدة" تعيد تعريف وجوده أمام مجتمعه ونفسه: من مقاتل سابق في جبهة أو نقطة تفتيش، إلى فني كهرباء، عامل بناء، أو صاحب مشروع تعاوني منتج.
» هذا التحول النفسي والمهني المصاحب للحماية الاجتماعية هو الضمانة الحقيقية للانتقال من دولة تدير الاختناقات الأمنية، إلى دولة تنموية تصنع الإمكانات والكرامة الإنسانية.

(6) الوظيفة العامة: من الملاذ الاجتماعي إلى المسار المهني:

كما لا يمكن بناء أمن مستقر بجيش متضخم وشباب مسلح بلا مستقبل، لا يمكن بناء دولة انتقالية بجهاز إداري مغلق، ومتعب، وعاجز عن تجديد نفسه.

المرحلة الانتقالية لا تحتاج إلى حكومة جديدة فقط، بل إلى إدارة عامة قادرة على تنفيذ قراراتها.

قد تأتي حكومة بكفاءات ممتازة، لكنها ستصطدم بجهاز إداري مترهل، وموظفين بلغوا سن التقاعد ولا يستطيعون المغادرة لأن "التقاعد يعني الفقر"

لا يجوز التعامل مع الموظف القديم كعدو للتغيير، فكثير منهم يحمل ذاكرة مؤسسية ثمينة وصمد في ظروف قاسية.

المشكلة تكمن في أن الدولة لم تصمم مساراً كريماً للخروج، ولم تصمم مساراً عادلاً للدخول، النتيجة أن الجهاز الإداري أصبح كغرفة مزدحمة لا يدخلها الهواء:

لا القديم قادر على الخروج بكرامة، ولا الجديد قادر على الدخول بعدالة

إصلاح الخدمة المدنية لا يبدأ بشعار "إحلال الشباب"، بل بمعادلة ناضجة:

- إخراج كريم لمن أدى دوره، ودخول منظم لمن يمتلك الكفاءة، ونقل معرفة بين ا لجيلين .

من الخطأ اختزال أزمة الوظيفة العامة في الموظف نفسه، فالنظام الذي يفتقر لتقييم الأداء، والتدريب المستمر، والحوافز العادلة، والتقاعد الكريم، هو الذي يجعل الموظف عبئاً.

في اليمن، تحول التقاعد إلى تهديد، مما يدفع الموظف للتمسك بكرسيه، فتتحول الوظيفة إلى ملاذ اجتماعي بدلاً من أداة أداء

لذلك، يجب أن تتبنى المرحلة الانتقالية برنامجاً من خمس خطوات عملية:

1- الحصر والتنظيف:

إعداد قاعدة بيانات موحدة للموظفين (العمر، المؤهل، الراتب، الازدواج الوظيفي). لا إصلاح دون معرفة حقيقية بالكوادر

2- برنامج التقاعد والمعاش المبكر:

مراجعة معاشات المتقاعدين وربطها بالحد الأدنى للمعيشة، وإطلاق برنامج تقاعد مرحلي محفز، وإنشاء صندوق استثماري للتقاعد يدار بشفافية، مع حماية خبرات بعض الموظفين كمدربين لفترة انتقالية

3- تصنيف الوظائف وإدخال الكفاءات:

تصنيف الوظائف بين حرجة، قابلة للتحويل، وزائدة. ثم فتح مسارات تعاقد تنافسية في الملفات الفنية والاقتصادية أمام كفاءات القطاع الخاص، الجامعات، المغتربين، والنساء المؤهلات، وفق عقود ومؤشرات أداء واضحة

4- بناء سجل مهني وطني:

ربط الخدمة المدنية بسوق العمل الوطني، بحيث لا ينقسم الإنسان إلى هويات منفصلة (موظف عام، عامل خاص). السجل المهني الموحد يسمح بالانتقال السلس بين القطاعات دون فقدان الحقوق التأمينية

5- تبسيط الإجراءات قبل الرقمنة:

التحول الرقمي ليس حلاً سحرياً لرقمنة الفوضى، يجب أولاً هندسة الإجراءات (ما الخدمة؟ من يملكها؟ كم تستغرق؟) ثم رقمنة الملفات ذات الأثر المباشر كالرواتب والضرائب والتراخيص

المواطن يرى الدولة من خلال الموظف.
إذا كان الموظف عاجزاً أو خائفاً، فالدولة كلها تبدو كذلك.

الإحلال المؤسسي المنظم (لا الانتقامي) هو الذي سيضخ دماً جديداً في المؤسسات، ويجعلها قادرة على إدارة مرحلة انتقالية تنقل اليمن من إيقاف الحرب إلى تشغيل الدولة

(7) الملفات التي تصنع الثقة:

بعد الأمن والوظيفة العامة، نصل إلى الملفات التي سيقيس بها المواطن المرحلة الانتقالية.

المواطن لا يهمه عدد اللجان المشكلة، ولا جمال العبارات في البيانات الحكومية، هو يسأل أسئلة أبسط وأقسى:

- هل جاءت الكهرباء؟
- هل وصلت المياه؟
- هل الطريق آمن؟
- هل الأسعار أرحم؟
- هل يستطيع النازح أن يعيش بكرامة؟

هذه الأسئلة هي الامتحان الحقيقي.
المرحلة الانتقالية في اليمن لن تكسب الثقة من الخطاب السياسي وحده، بل من قدرتها على تقليل الألم اليومي.

إذا لم يلمس المواطن فرقاً في الخدمات الأساسية، فسيبقى أي حديث عن بناء الدولة مجرد كلام بعيد عن حياته.

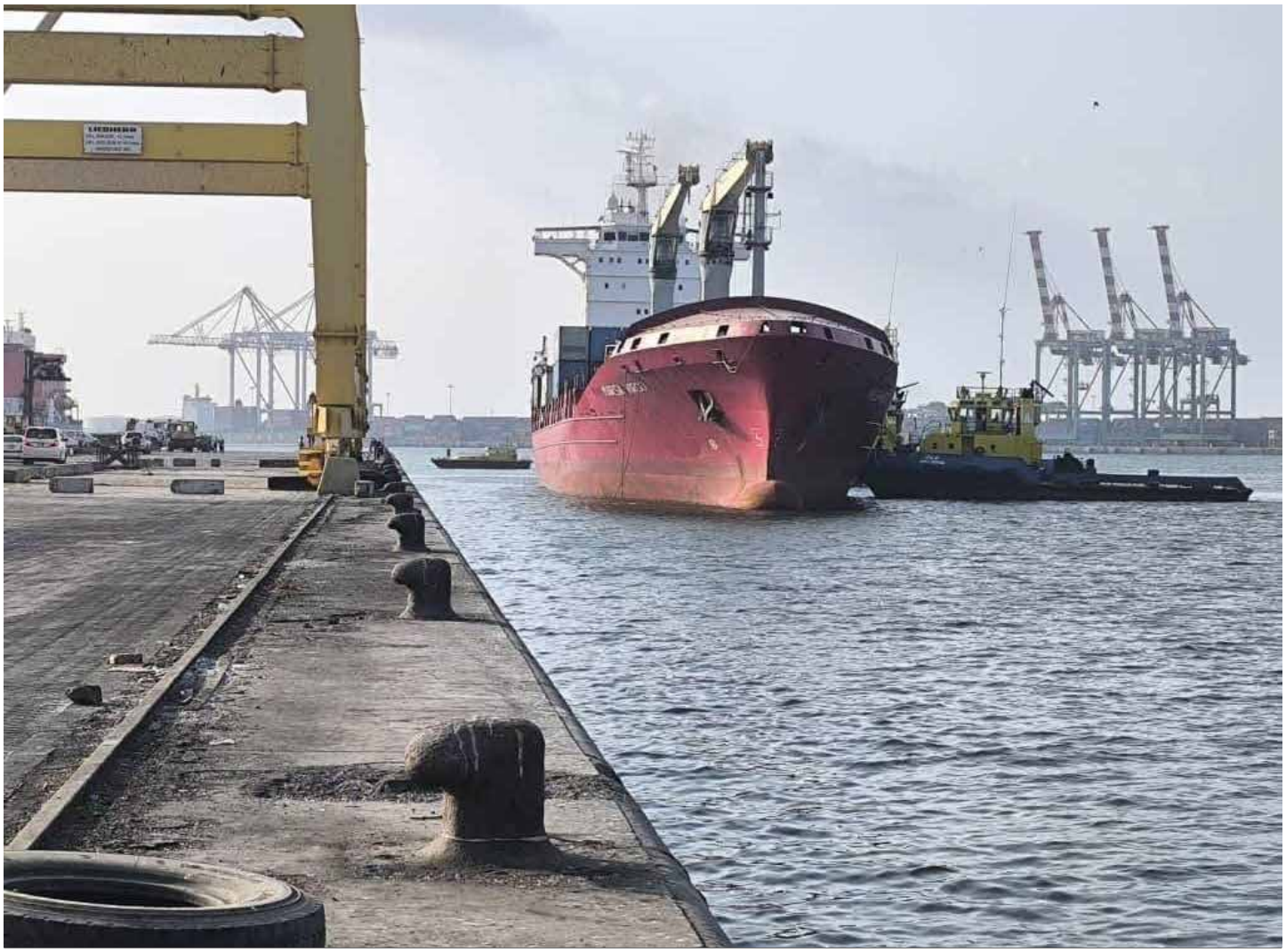

لذلك يجب التعامل مع الكهرباء والمياه والنزوح والغلاء والاتصالات والطرق لا كملفات خدمية منفصلة، بل كحزمة ثقة وطنية واحدة.

01	**الكهرباء: الملف الذي يعرّف الدولة**	» الكهرباء في اليمن ليست ملفاً فنياً فقط، هي ملف سياسي واجتماعي واقتصادي ونفسي. » حين تنقطع الكهرباء في مدينة حارة، لا يتوقف التيار فقط، بل تتوقف الحياة: تتعطل المستشفيات، وتتلف الأدوية، وتتراجع إنتاجية المحلات والورش، وتزداد معاناة الأسر، ويتحول البيت إلى مساحة ضغط يومية. » كل ساعة انقطاع جديدة تقول للمواطن إن الدولة عاجزة عن أبسط واجباتها. » لهذا يجب أن تكون الكهرباء في صدارة برنامج الثقة الانتقالية.
02	**المياه: الأمن الصامت**	» المياه أقل صخباً من الكهرباء في النقاش السياسي، لكنها أخطر منها في بعض المناطق، لأنها ترتبط بالصحة والزراعة والاستقرار السكاني والنزوح. » في بلد مثل اليمن، حيث تتداخل شحة المياه مع ضعف الإدارة وتهالك الشبكات والحفر العشوائي، يصبح ملف المياه جزءاً من الأمن الوطني. » المياه لا تمنح الدولة صورة جيدة فقط، المياه تمنع الانفجار الاجتماعي
03	**النزوح: من الخيمة إلى الدمج الاقتصادي**	» النزوح في اليمن ليس ملفاً إنسانياً فقط، هو نتيجة حرب وفقر وانهيار خدمات وتفكك سوق عمل. » الخطر أن يبقى النازحون في نظر الدولة مجرد أرقام في كشوفات المنظمات. » النازح إنسان فقد منزله أو مصدر دخله أو أمانه. » إذا بقي سنوات طويلة خارج أي مسار دمج، ستتكون حول النزوح مشكلات جديدة: تعليم ضائع، عمل هش، عمالة أطفال، زواج مبكر، توتر مع المجتمعات المضيفة، وجيل كامل يكبر في الهامش. » المرحلة الانتقالية يجب أن تنتقل من إدارة النزوح بمنطق الإغاثة فقط إلى إدارة النزوح بمنطق الدمج والحماية والعودة الآمنة. » النازح الذي يجد عملاً ومدرسة وخدمة يصبح جزءاً من التعافي

04	**الغلاء: حين تصبح الأسعار سياسة يومية**	» الغلاء ليس مجرد نتيجة تدهور العملة، بل أيضاً نتيجة الجبايات وتكاليف النقل وتعدد الرسوم وضعف الرقابة وغياب التمويل واحتكار السلع وانقطاع الطرق. » معالجة الغلاء لا تكون بالشعارات ولا بتهديد التجار. » إذا كانت الدولة تفرض رسوماً متعددة وتترك نقاطاً غير قانونية على الطرق وتسمح بتكاليف نقل جنونية، ثم تطلب من التاجر أن يخفض السعر، فهي لا تعالج الغلاء بل تشارك في صناعته. » الغذاء استقرار سياسي، وعندما يشعر المواطن أن سعر الخبز والزيت والدواء يتحرك بلا سقف ولا تفسير، فإنه لا يرى في الدولة إلا عجزاً أو تواطؤاً
05	**الاتصالات والإنترنت: السيادة الرقمية**	» في الماضي كانت الدولة تظهر عبر العلم والجيش والجواز. » اليوم تظهر عبر الشبكة. » الاتصالات هي تعليم وصحة وتجارة وتحويلات مالية وعمل عن بعد وإعلام وأمن وهوية رقمية وخدمات حكومية. » من يسيطر على الاتصالات يملك جزءاً حساساً من السيادة الحديثة. » في اليمن، حيث الانقسام السياسي والجغرافي، يصبح ملف الاتصالات أكثر حساسية. » لا يمكن أن تبقى الدولة عاجزة عن بناء سيادة رقمية في المناطق التي تديرها. » الاتصالات في المرحلة الانتقالية ليست مشروعاً تقنياً فقط، هي أداة لربط الدولة بالمواطن، ولتقليل الاحتكاك المباشر الذي يفتح أبواب الفساد. » لكن يجب الانتباه أن الرقمنة دون حوكمة قد تصنع فساداً أسرع نمواً
06	**الطرق: الشريان الذي يكشف الدولة**	» الطريق هو اختبار السيادة. » إذا كان الطريق آمناً، انخفضت كلفة النقل، وصلت البضائع، تحرك الناس، تنفس الاقتصاد. » وإذا تحول الطريق إلى نقاط تفتيش وجبايات ومخاطر، ارتفعت الأسعار وتقطعت الأسواق. » فتح الطرق وتأمينها يجب أن يكون جزءاً من أولويات المرحلة الانتقالية. كل ساعة تأخير، وكل مبلغ غير قانوني يدفع في الطريق، يظهر في النهاية على سعر الغذاء والدواء والمواد الأساسية. » المواطن يدفع ثمن الفوضى مرتين: مرة في الإهانة، ومرة في الفاتورة

الخطأ المتكرر في الحكومات اليمنية أنها تتعامل مع كل الملفات كأنها متساوية، أو تفتح كل الجبهات دفعة واحدة، ثم لا تنجز شيئاً.

المرحلة الانتقالية تحتاج إلى ترتيب صارم للأولويات:

1. المستوى الأول: ملفات إنقاذ فوري (1-12 شهراً):

وتستهدف التدخلات الإسعافية المباشرة لحفظ الرمق وتأمين العيش:

- كهرباء للمرافق الحيوية، مياه وصحة أولية في المدن ومخيمات النزوح،
- طرق آمنة ومفتوحة لتدفق الغذاء والدواء،
- كبح وضبط الجبايات غير القانونية،
- تقديم الدعم النقدي المباشر للفئات الأشد هشاشة، وتأمين اتصال مستقر للتعليم والصحة والإدارة العامة

2. المستوى الثاني: ملفات تشغيل وانتظام (1-2 سنة):

وتستهدف مأسسة العمل وضمان ديمومته:

- التحصيل الإلكتروني للكهرباء والمياه لمنع الهدر
- بناء شرطة طرق محترفة
- توحيد السجلات الوطنية للنازحين والموظفين والمجندين
- تفعيل بوابات الدفع
- رقمنة الأوعية الإيرادية الأساسية
- وصياغة عقود أداء صارمة للمرافق الخدمية

3. المستوى الثالث: ملفات تحول استراتيجي (2-5 سنوات):

وتستهدف المستقبل وبناء الجسور نحو التنمية المستدامة:

- الاستثمار في الطاقة المتجددة والغاز
- تأسيس شركات خدمات محلية
- مشروعات تحلية المياه الاستراتيجية
- تفعيل منظومة الاقتصادات المحلية للمحافظات
- فرض السيادة الرقمية الكاملة،
- وإنشاء صناديق الضمان والتمويل الإنتاجي مع ربط المساعدات الدولية بالعمل والإنتاج الحقيقي

هذا الترتيب يمنع الفوضى:

فلا ننتظر الاستراتيجية حتى نعالج الطوارئ، ولا نبقى في الطوارئ إلى الأبد.

هذه الملفات لا يمكن أن تدار كلها من المركز، المركز يجب أن يضع القواعد، ويراقب، ويدير السياسات السيادية، ويحمي العدالة بين المحافظات.

أما المحافظات فيجب أن تمتلك قدرة حقيقية على التخطيط والتنفيذ والتعاقد وإدارة الخدمات ضمن معايير وطنية واضحة. لا معنى لأن تجمع الدولة الموارد من محافظة ثم لا تعيد إليها خدمة ملموسة

المواطن يستطيع أن يميز بين حكومة تعمل بجدية وحكومة تكرر الكلام.

يرى الفرق عندما تختفي نقطة جباية من طريق، وعندما تنتظم الكهرباء في مستشفى، وعندما يجد سعر الرسوم معلناً لا مزاجياً، وعندما يحصل النازح على رقم وخدمة ومسار، وعندما يتمكن الطالب من الاتصال بالإنترنت، وعندما يصل الماء إلى حي كان منسيًا.

هذه التفاصيل هي ما يصنع الثقة.

المرحلة الانتقالية تحتاج إلى صدق في ترتيب الأولويات، وشجاعة في كسر مصالح الفوضى، وقدرة على تحويل الخدمات من ملفات فساد وترقيع إلى عقود أداء ومؤشرات ومساءلة

(8) العدالة الانتقالية وجبر الضرر:

لا يمكن لأي مرحلة انتقالية في اليمن أن تنجح إذا تعاملت مع الحرب كأنها انتهت، أو كأن توقيع اتفاق سياسي يكفي لإغلاق الجراح.

الحرب في اليمن لم تنتهِ بعد، لا تزال مناطق واسعة تحت سيطرة أطراف متعددة، ولا تزال القضايا الكبرى مفتوحة: القضية الجنوبية، قضايا المحافظات، المظالم التاريخية، ملفات السلاح والرواتب والنزوح والضحايا

الحديث عن العدالة الانتقالية لا ينبغي أن ينتظر نهاية الحرب.

العدالة الانتقالية ليست محكمة كبرى تفتح أبوابها بعد توقيع السلام فقط، وليست انتقاماً من طرف، ولا أداة سياسية لخصم، ولا شعاراً حقوقياً يوضع في آخر الوثائق. في الحالة اليمنية، يجب أن تبدأ بوصفها إدارة مبكرة للذاكرة والضرر، حتى قبل اكتمال التسوية النهائية

نحن لا نقول إن المحاكمات يجب أن تبدأ اليوم، ولا أن كل الملفات يجب أن تُفتح دفعة واحدة في وضع هش.

لكننا نقول إن تأجيل توثيق الضرر بحجة انتظار السلام خطأ جسيم.

الضرر إذا لم يوثق ضاع.

الأدلة إذا لم تحفظ تلفت.

الضحايا إذا لم يجدوا باباً للتسجيل والاعتراف شعروا أن الدولة تطلب منهم الصمت.

المظالم إذا لم تدخل في سجل مؤسسي تحولت إلى ذاكرة غاضبة، قابلة للاستدعاء في أي حرب قادمة

في اليمن، لا تبدأ الذاكرة المكسورة من حرب 2015 وحدها، هناك ذاكرة مرحلة التأميم في الجنوب، وأحداث يناير 1986، وحرب 1994، وحروب صعدة، وأحداث 2011 وما بعدها، ثم الحرب المفتوحة منذ 2015، وما رافقها من قتل واعتقال وإخفاء ونزوح وتهجير وانقطاع رواتب ونهب ممتلكات وتدمير منازل وتفكيك مجتمعات محلية.

حين نتحدث عن العدالة الانتقالية في اليمن، فنحن لا نتحدث عن ملف واحد، بل عن ذاكرة متراكمة للحروب.

المرحلة الانتقالية التي تتجاهل هذه الذاكرة قد تنجح مؤقتاً في ترتيب السلطة، لكنها ستفشل في بناء السلام

من أخطاء التجربة اليمنية أن ملف العدالة الانتقالية جرى تسويفه، إما بسبب الخوف من فتح الجراح، أو بسبب عدم فهم طبيعته، أو لأن القوى السياسية لا تريد فتح ملفات قد تطال الجميع.

جرى الحديث كثيراً عن المصالحة، لكن المصالحة بلا ذاكرة مؤسسية تتحول إلى عبارة عامة.

وجرى الحديث عن الحوار، لكن الحوار الذي لا يستند إلى سجل للمظالم يبقى حوار نخبة.

وجرى الحديث عن فتح صفحة جديدة، لكن لا أحد يستطيع فتح صفحة جديدة بينما صفحته القديمة ممزقة ولم يقرأها أحد

أول خطوة عملية يجب أن تكون إنشاء سجل وطني للضرر والمظالم.

هذا السجل يمثل ذاكرة قانونية ومؤسسية للدولة.

يذهب المواطن إلى مقر محدد في محافظته، ويسجل الضرر الذي تعرض له هو أو أسرته أو ممتلكاته أو وظيفته أو مصدر رزقه، من أي فترة من فترات الصراع، مع ما يملكه من أدلة أو شهود أو وثائق.

يمكن أن يشمل السجل:

- القتل والإصابة والإعاقة،
- الاعتقال والإخفاء القسري
- النزوح والتهجير
- تدمير المنازل والمنشآت
- نهب الأراضي والممتلكات
- الفصل أو الإقصاء الوظيفي
- انقطاع الرواتب والمعاشات
- الأضرار التجارية والمهنية
- الأضرار الناتجة عن التأميم أو المصادرة أو الحرب
- الأضرار النفسية
- والاجتماعية في الحالات الجسيمة
- انتهاكات الأطفال والنساء والفئات الضعيفة.

هذا السجل لا يعني أن الدولة ستعوض الجميع فوراً، ولا أن كل دعوى صحيحة بمجرد تسجيلها، لكنه يعني أن الدولة بدأت أخيراً في الاعتراف بأن هناك ذاكرة ضرر يجب حفظها، وفرزها، والتحقق منها، ومعالجتها على مراحل

لإدارة هذا الملف، لا يكفي تشكيل مجلس عام للمصالحة الوطنية لا يمتلك أدوات عمل واضحة، المطلوب بنية مؤسسية ذات صلة بالقضاء، لكنها واعية بحساسية المرحلة:

01	مجلس أعلى للعدالة الانتقالية وجبر الضرر	» ينشأ بقرار انتقالي من مجلس القيادة، » ويضم عدداً محدوداً من القضاة المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة، مع خبراء في القانون والإدارة العامة والاقتصاد وحقوق الإنسان والنزاعات المحلية والإحصاء والأرشفة والدعم النفسي والاجتماعي. » وظيفة هذا المجلس أن يضع الإطار الوطني لإدارة ملف الضرر والمظالم، ويحدد المعايير، ويشرف على السجل، ويصنف الملفات، ويقترح مسارات المعالجة، ويرفع التوصيات للجهات المختصة
02	نيابة أو وحدة خاصة للعدالة الانتقالية والمظالم	» ترتبط بالنيابة العامة أو تعمل تحت مظلتها، وتكون مهمتها استقبال الملفات، وضمان سلامة الإجراءات، وحفظ الأدلة، وطلب الاستيضاحات، وإحالة الملفات المكتملة إلى الجهات المختصة وفق نوع الضرر: جنائي، إداري، عقاري، تجاري، وظيفي، أو تعويضي. » وجود النيابة مهم، لأنه يمنح الملف صفة قانونية، ويمنع تحوله إلى نشاط سياسي أو إعلامي بلا أثر مؤسسي
03	مكاتب في المحافظات	» يفتح في كل محافظة مكتب للعدالة الانتقالية وجبر الضرر، داخل مقر قضائي أو نيابي أو مبنى مستقل آمن، ويضم قاضي تحقيق أو عضو نيابة، وفريق استقبال وتوثيق، وخبراء اجتماعيين وقانونيين. » وظيفة المكتب: - استقبال طلبات تسجيل الضرر، - مساعدة المواطنين على تعبئة النماذج، - حفظ الوثائق والأدلة، - إجراء المعاينات الأولية عند الحاجة، - فرز الملفات حسب النوع والأولوية، - رفع الملفات للمستوى الأعلى، - حماية البيانات الشخصية للضحايا، - توفير آلية تظلم لمن ترفض ملفاتهم شكلياً.
04	سجل إلكتروني وورقي محمي	» سبب حساسية الوضع اليمني وضعف البنية الرقمية، لا يكفي سجل إلكتروني وحده، ولا يكفي سجل ورقي وحده. » يجب الجمع بين الاثنين، مع نسخ احتياطية، وبروتوكولات حماية بيانات، ومنع الوصول السياسي أو الأمني غير المصرح به

05 مسارات معالجة متعددة

» ليست كل المظالم من نوع واحد.
» هناك ملفات تحتاج إحالة قضائية لاحقة،
- وملفات تحتاج تعويضاً إدارياً،
- وملفات تحتاج تسوية ملكية،
- وملفات تحتاج إعادة موظف أو تصحيح وضع وظيفي،
- وملفات تحتاج دعماً اجتماعياً أو نفسياً،
- وملفات تحتاج مصالحة محلية بضمانات قانونية،
- وملفات تحتاج اعترافًا رسميًا ورد اعتبار.
» التعامل مع كل هذا بمنطق واحد سيظلم الناس من جديد.

قد يقول قائل:
هل فتح هذا الملف الآن يعرقل السلام؟

الإجابة: إذا أُدير بغباء، نعم. أما إذا أُدير بعقل، فهو من أهم ما قد يجذب الناس إلى السلام.

السلام الذي لا يطمن الضحايا لا يصمد.

التسوية التي لا تقول للناس إن حقوقهم لن تضيع، لن تكسب ثقتهم.

يجب أن تكون العدالة الانتقالية المبكرة جزءاً من مناخ السلام، لا بديلاً عنه.

هي تقول للناس:

لا نطلب منكم أن تنسوا الآن، ولا نعدكم بمحاكمة الجميع غداً، لكننا نفتح باباً رسمياً مؤسسياً لتسجيل الضرر، وحفظ الحق، وبناء ذاكرة وطنية، حتى لا يضيع كل شيء في المساومات السياسية

يجب أن تحكم هذا الملف مبادئ واضحة:

1- كل الضحايا لهم حق التسجيل، بغض النظر عن المنطقة أو الانتماء أو الطرف.

2- كل الملفات تخضع للتحقق والفرز.

3- لا إعلان اتهامات فردية قبل اكتمال الإجراءات.

4- لا محاكمة واسعة قبل توفر الحد الأدنى من الاستقرار القانوني والسياسي.

5- لا تعويضات بلا معايير معلنة.

6- لا استخدام للبيانات خارج غرض العدالة وجبر الضرر

7- لا إفلات كامل من المسؤولية تحت شعار المصالحة. ولا انتقام تحت شعار العدالة

في الوضع الحالي، يجب أن يبدأ المسار بالأولويات الأكثر إلحاحاً والأقل تفجيراً:

- تسجيل الضحايا والأضرار،
- ملف المعتقلين والمخفيين والأسرى
- الجرحى وذوو الإعاقة،
- النازحون ومن دمرت منازلهم
- الموظفون والرواتب والفصل والإقصاء
- قضايا الأراضي والممتلكات،
- الأضرار التجارية والمهنية،
- ملفات الانتهاكات الجسيمة التي تحفظ للتحقيق القضائي اللاحق.

هذا الترتيب لا يعني أن بعض الحقوق أهم من غيرها، بل يعني أن المرحلة الانتقالية تحتاج إلى إدارة الأولويات حتى لا ينفجر الملف كله دفعة واحدة

جبر الضرر يحتاج تمويلاً، ولا ينبغي أن نخدع الناس بوعود مفتوحة.

يجب أن يقترح المجلس الأعلى للعدالة الانتقالية وجبر الضرر إنشاء صندوق خاص لجبر الضرر، يموّل من:

- مخصصات حكومية محددة
- دعم الدول الشقيقة والصديقة
- برامج المانحين المرتبطة بالسلام وإعادة الإعمار
- الأموال والأصول المستردة إن وجدت
- مساهمات القطاع الخاص ضمن إطار وطني منظم،
- جزء من برامج إعادة الإعمار والتنمية المحلية.

لكن التعويض المالي ليس المسار الوحيد.

بعض الضرر يعالج برد حق، وبعضه بإعادة وظيفة، وبعضه بإعادة أرض، وبعضه بعلاج، وبعضه بمنحة تعليمية، وبعضه بإسكان، وبعضه باعتراف ورد اعتبار.

جبر الضرر هو استعادة علاقة المواطن بالدولة

(9) إعادة بناء الحوار الوطني:

واحدة من أهم أدوات جذب السلام هي إعادة بناء منظومة حوار وطني جديدة، لا تكرر أخطاء الصيغ السابقة، ولا تكتفي بتمثيل النخب السياسية.

بهذا لا يصبح الحوار مجرد منصة للخطابة، بل يصبح آلية لإعادة بناء العقد الوطني.

اليمن لا يحتاج إلى حوار جديد يكرر الكلام القديم، بل إلى حوار يملك ملفات وبيانات وسجلات وأولويات ومخرجات قابلة للتنفيذ.

سجل الضرر الوطني يمكن أن يكون أحد أهم مصادر هذا الحوار، لأنه ينقل النقاش من العموميات إلى الحقائق: من تضرر؟ أين؟ كيف؟ متى؟ وما نوع المعالجة الممكنة؟

كثير من القوى تتحدث باسم القضايا الكبرى: القضية الجنوبية، قضية صعدة، قضايا المحافظات، قضايا الموظفين، قضايا النازحين، قضايا الأراضي، قضايا المسرحين، قضايا الضحايا.

لكن هذه القضايا إذا لم تترجم إلى ملفات وحقوق ومسارات معالجة، تبقى شعارات قابلة للاستغلال.

لا يكفي أن نقول "حوار جنوبي" دون معالجة فعلية لجذور القضية الجنوبية، ولا يكفي أن نقول "مصالحة وطنية" دون سجل وطني للمظالم،

ولا يكفي أن نقول "اليمن كله قضايا" ثم لا نبني جهازاً يستقبل هذه القضايا ويفرزها ويحولها إلى سياسات

هذا هو المسار الذي يحول المرحلة الانتقالية من مجرد "توقف الحرب" إلى "بناء السلام"،

لكن هذا الحوار يجب أن يستند إلى ثلاثة أعمدة متكاملة:

01	مسار سياسي	« يناقش شكل الدولة والسلطة والضمانات والعلاقة بين المركز والمحافظات
02	مسار اقتصادي وخدمي	« يناقش الموارد والإيرادات والخدمات وإعادة الإعمار
03	مسار عدالة انتقالية وجبر ضرر	« يناقش المظالم والضحايا والحقوق والتعويضات والذاكرة الوطنية

من إدارة الأزمة إلى بناء الدولة.

من الخطاب إلى الفعل والملفات والسجلات والحقوق

(10) الانتقال الذي يُشغل الدولة لا الذي ينتظرها:

في نهاية هذه الورقة، لا أزعم أن ما سبق يقدم حلاً كاملاً لكل أزمات اليمن.

من يقول إنه يملك حلاً كاملاً لليمن غالباً لم يفهم اليمن بعد.

اليمن أعقد من وصفة جاهزة، وأثقل من أن تحمله حكومة واحدة، وأوسع من أن يختصر في طرف سياسي أو منطقة أو حزب أو جماعة أو شعار

لكن هذا التعقيد لا يبرر العجز، ولا يمنح السلطة الانتقالية حق الانتظار، ولا يعطي القوى السياسية رخصة للاستمرار في إدارة البلد بعقلية المحاصصة والارتجال.

المرحلة الانتقالية ليست استراحة بين حربين.

وليست جسراً ننتظر في نهايته معجزة سياسية.

وليست حكومة مؤقتة تكرر أدوات الحكم الدائم.

وليست موسماً لتوزيع المواقع على أطراف متعبة من الحرب لكنها لم تتعب من السلطة

المرحلة الانتقالية، كما أحاول أن أراها هنا، هي نظام تشغيل مؤقت للدولة.

نظام يمنع الهدم المتكرر

يحفظ ما تبقى من المؤسسات.

يعيد تعريف الأمن كخدمة لا كثكنة.

ينقل الشباب من السلاح إلى المهنة.

يفتح الإدارة العامة لدماء جديدة دون ظلم من خدموا الدولة.

يعالج الخدمات الأساسية بوصفها مدخلًا للثقة.

يسجل الضرر قبل أن تضيع الذاكرة. ويحول المحافظات من أطراف تنتظر المركز إلى منصات عمل داخل دولة واحدة

هذا لا يحتاج إلى انتظار التسوية النهائية لكل شيء، بل على العكس، بعض ما يجب فعله الآن لا يحتمل انتظار التسوية.

لا ينبغي أن ننتظر السلام الكامل حتى نبدأ بتسجيل الضرر.

ولا ننتظر حسم شكل الدولة حتى نزيل نقاط الجباية من الطرق.

ولا ننتظر الاتفاق النهائي مع الحوثي حتى ننظم عدن والمناطق المحررة.

ولا ننتظر إصلاحاً شاملاً للخدمة المدنية حتى نبدأ بسجل موظفين حقيقي.

ولا ننتظر وفرة مالية حتى نوقف الهدر في الكهرباء والوقود والعقود المكلفة.

ولا ننتظر أن يهدأ كل شيء حتى نمنح الشباب مسارًا مهنيًا بدل السلاح

فالانتقال الحقيقي لا يبدأ حين تصبح الظروف مثالية.

يبدأ حين تعترف السلطة بأن الظروف سيئة، لكنها تملك مسؤولية تنظيم الممكن.

وهنا يكمن الفارق بين الدولة التنموية البراغماتية والدولة الخطابية.

الدولة الخطابية تعد الناس بكل شيء، ثم تغرق في التفاصيل.

أما الدولة التنموية البراغماتية فتبدأ مما يمكن إنجازه، وتقيسه، وتعلنه، وتبني عليه

لا تقول للناس: سنحل كل مشكلات اليمن دفعة واحدة.

بل تقول لهم:

سنمنع الطريق من أن يكون مصدر إذلال.

سنحمي الكهرباء للمستشفى والمدرسة والمياه.

سنحصر المجندين ونفتح لهم مسارات تدريب وعمل.

سنحفظ سجلات الضرر حتى لا تضيع الحقوق.

سنراجع الوظائف والتقاعد حتى لا تبقى الدولة عالقة بين شيخوخة الإدارة وبطالة الشباب.

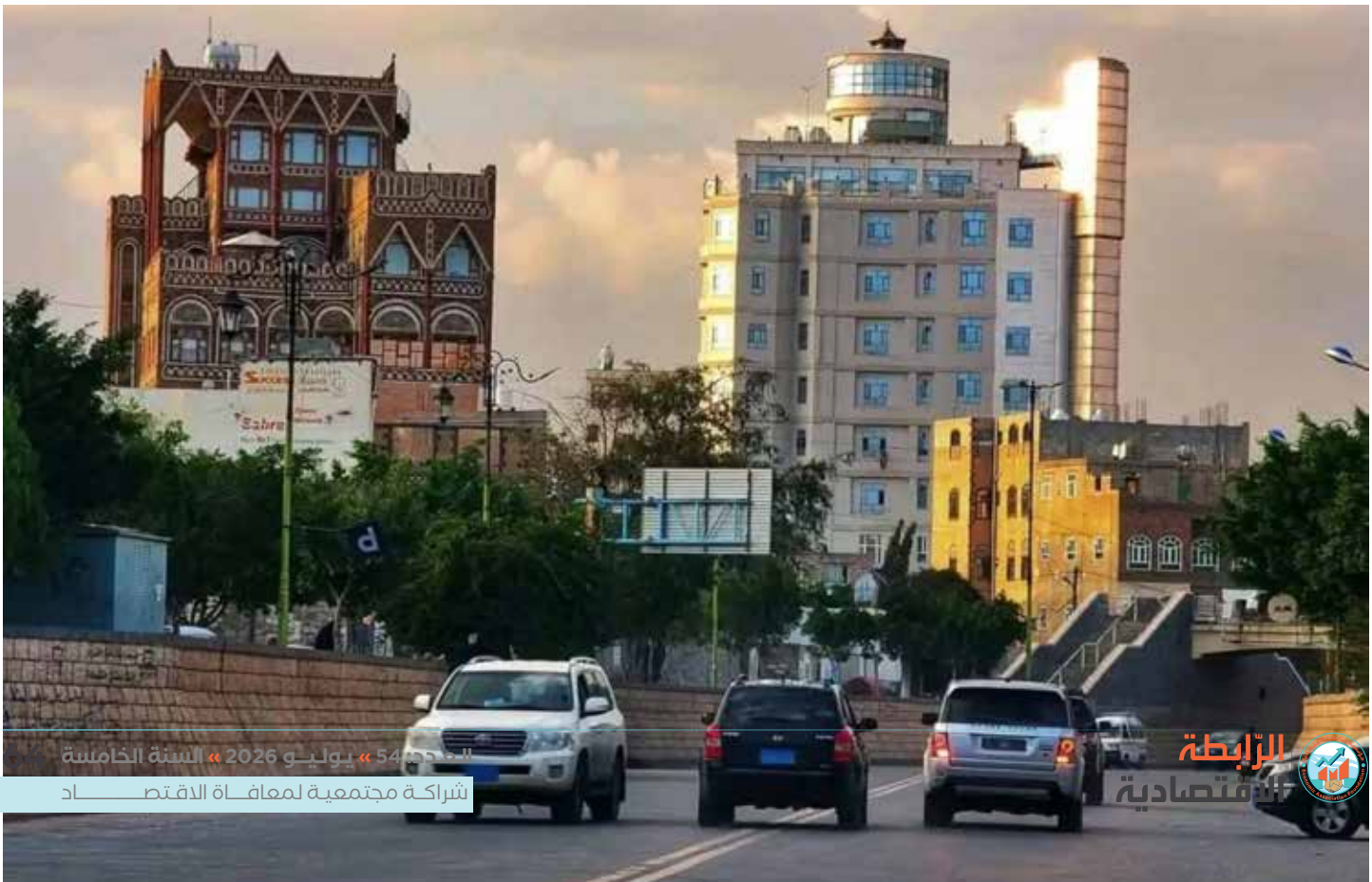

سنفتح للمحافظات مساحة اقتصادية مسؤولة تحت سقف الدولة.

وسنقيس ما نفعل، لا نكتفي بما نقول

هذا هو الفرق بين الانتقال ككلمة والانتقال كنظام.

إن اليمن لا يحتاج في هذه اللحظة إلى سلطة تتصرف كأنها تملك المستقبل وحدها.

يحتاج إلى سلطة تعرف أنها مؤقتة، وأن أهم ما يمكن أن تفعله ليس السيطرة على الدولة، بل تسليمها أكثر قدرة على الحياة مما استلمتها. وهذا يتطلب تواضعاً سياسياً وشجاعة مؤسسية

تواضعاً يعترف بأن لا طرف يستطيع حكم اليمن وحده.

وشجاعة توقف العبث بالموارد والسلاح والخدمات والوظائف والذاكرة.

تواضعاً يقبل أن المحافظات ليست مجرد فروع إدارية.

وشجاعة تبني قواعد لا تعجب كل مراكز النفوذ.

تواضعاً يقول للناس الحقيقة. وشجاعة تحاسب الأداء بالمؤشرات لا بالولاءات

قد تبدو هذه الأفكار كبيرة على واقع متعب. لكن البديل ليس أبسط.

البديل هو أن نستمر في ما نفعله منذ سنوات:

- حكومة ضعيفة
- موارد مبعثرة
- خدمات منهارة
- شباب مسلح
- وظيفة عامة مغلقة
- طرق مثقلة بالجبايات
- وذاكرة جراح لا تجد من يسجلها

وهذا ليس انتقالاً، هذا انتظار لانفجار جديد

لذلك، فإن سؤال المرحلة الانتقالية في اليمن يجب ألا يبقى: من يحكم؟ السؤال الأهم هو:

- كيف نحكم بطريقة تمنع الحرب من العودة، وتمنع الدولة من الانهيار، وتمنح المواطن سبباً صغيراً لكنه حقيقي ليصدق أن الغد يمكن أن يكون أقل قسوة من اليوم؟

إن الدولة التنموية البراغماتية التي تحدثت عنها في هذه السلسلة لا تولد من الخطابات الكبرى.

تولد من قرارات عملية صغيرة لكنها مترابطة: طريق آمن، كهرباء مستقرة لمرفق حيوي، سجل ضرر، شاب انتقل من نقطة تفتيش إلى عمل، موظف خرخ إلى تقاعد كريم، محافظة أدارت مورداً بشفافية، مؤسسة توقفت عن العمل بمنطق الدكان وبدأت تعمل بمنطق ا لنظا م .

هذه التفاصيل هي التي تصنع الدولة

فالدولة ليست فكرة معلقة فوق الناس.

الدولة هي ما يلمسه المواطن حين يتحرك، ويعمل، ويتعلم، ويتعالج، ويتظلم، ويدفع رسومه، ويحصل على حقه، ويشعر أن هناك نظاماً لا يختفي باختفاء الأشخاص.

وهذا هو جوهر المرحلة الانتقالية التي يحتاجها اليمن:

مرحلة لا تدعي أنها النهاية.

لكنها تمنع التدهور، وتشغل الدولة، وتفتح باباً حقيقياً لبداية مختلفة

فإن لم نستطع الآن بناء الدولة الكاملة، فلنبدأ بما هو أصدق وأصعب:

أن نمنع هدم ما تبقى منها، وأن نعيد تشغيل ما يمكن تشغيله، وأن نؤسس لنظام يبقى بعد الأشخاص.

فالأشخاص يذهبون، مهما كانت أسماؤهم ومواقعهم.

أما الدولة، إن صارت منظومة، فيجب أن تبقى

أصلح الله بالكم، والى لقاء قريب بإذن الله تعالى،

حوكمة الموارد .. أساس بناء الدولة

■ د. عبدالغني جغمان
خبير نفطي و استشاري في تنمية الموارد الطبيعية

■ تتصاعد في المرحلة الراهنة النقاشات السياسية حول مستقبل اليمن وإمكانية الوصول إلى ترتيبات جديدة لتقاسم السلطة بين الأطراف المختلفة بعد سنوات طويلة من الحرب والصراع.

وبينما تمثل التسويات السياسية خطوة ضرورية لوقف النزيف وتهيئة البيئة المناسبة للسلام، فإن التجارب الدولية تؤكد أن نجاح مرحلة ما بعد الحرب لا يقاس بمجرد توقيع الاتفاقات أو توزيع المناصب، وإنما بقدرة الدولة والمجتمع على الانتقال من إدارة الصراع إلى بناء السلام والتنمية

لقد أثبتت تجارب العديد من الدول الخارجة من النزاعات أن تقاسم السلطة قد يكون مدخلاً لإيقاف الحرب، لكنه ليس ضمانة

غياب المؤسسات القوية والفاعلة يضعف فرص نجاح التسويات السياسية

لبناء الاستقرار. فالكثير من الاتفاقات السياسية نجحت في وقف القتال لفترات معينة، لكنها فشلت في معالجة الأسباب العميقة للأزمات بسبب غياب المؤسسات القوية وضعف الاقتصاد واستمرار التنافس على الموارد والثروة والنفوذ

وفي الحالة اليمنية، يبرز سؤال جوهري يجب أن يحظى باهتمام أكبر من النقاش حول نسب التمثيل والمقاعد: ما شكل الدولة التي نريد بناءها بعد الحرب؟

إن التركيز المفرط على تقاسم المناصب قد يؤدي إلى إعادة إنتاج الأزمات نفسها بصورة جديدة إذا لم يترافق مع مشروع وطني لبناء المؤسسات وإصلاح الاقتصاد وتحقيق التنمية. فالدولة ليست مجموعة من المناصب السياسية،

بل منظومة متكاملة من المؤسسات والقوانين والموارد والخدمات التي تعمل لخدمة المواطنين وضمان الاستقرار والتنمية

ومن هنا تأتي أهمية النظر إلى إعادة الإعمار باعتبارها عملية شاملة تتجاوز إعادة بناء الطرق والجسور والمباني المتضررة. فإعادة الإعمار الحقيقية تبدأ بإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وإصلاح المؤسسات العامة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وتحسين بيئة الاستثمار، وخلق فرص العمل، وتمكين القطاع الخاص، واستعادة الخدمات الأساسية في التعليم والصحة والطاقة والمياه

إعادة الإعمار عملية شاملة تتجاوز إعادة بناء البنية التحتية

وتكتسب قضية الموارد الطبيعية أهمية استثنائية في هذا السياق. فاليمن يمتلك احتياطيات نفطية وغازية واعدة، إضافة إلى ثروات معدنية وموقع جغرافي استراتيجي يربطه بأهم طرق التجارة الدولية. ويمكن لهذه الموارد أن تشكل رافعة

النفط والغاز والمعادن والموقع الاستراتيجي تشكل فرصاً اقتصادية واعدة

اقتصادية مهمة لتمويل إعادة الإعمار وتحقيق التنمية إذا ما أُديرت بكفاءة وشفافية وعدالة

غير أن التاريخ يقدم لنا دروساً واضحة في هذا المجال. فالموارد الطبيعية قد تكون نعمة تدفع نحو الاستقرار والازدهار، وقد تتحول إلى لعنة تؤجج الصراعات إذا غابت الحوكمة الرشيدة والمؤسسات القادرة على إدارتها. ولذلك فإن التحدي لا يكمن في وجود الموارد بحد ذاتها، بل في كيفية إدارتها وتوزيع عوائدها بما يحقق العدالة والتنمية المتوازنة ويعزز الثقة بين مختلف مكونات المجتمع

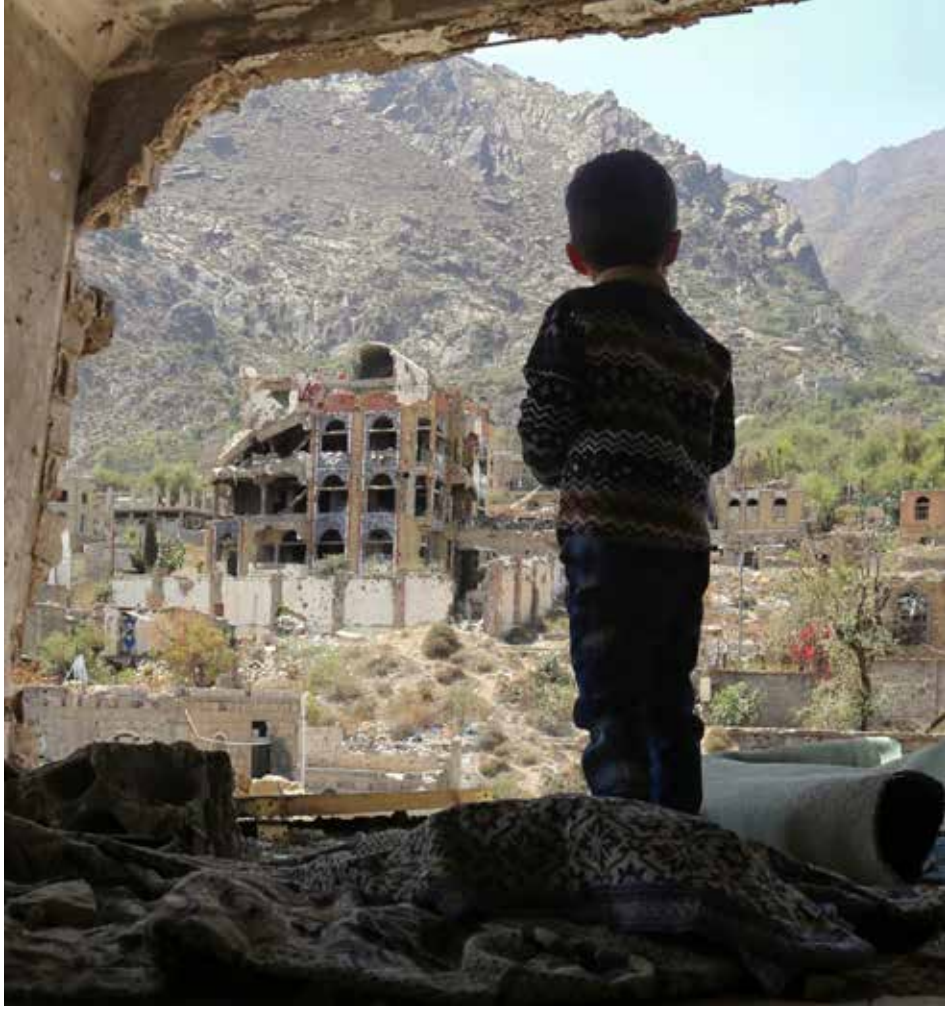

ومن هذا المنطلق، فإن أي ترتيبات سياسية مستقبلية ينبغي أن تتضمن رؤية واضحة لإدارة الموارد الطبيعية والإيرادات العامة، وتحديد آليات شفافة لتوزيعها بين المركز والسلطات المحلية، وربطها بأولويات التنمية والخدمات العامة وخلق فرص العمل، بدلاً من تحويلها إلى أدوات للصراع السياسي أو النفوذ الفئوي

كما أن نجاح السلام في اليمن سيظل مرتبطاً بقدرة الاقتصاد على استيعاب ملايين الشباب الباحثين عن فرص عمل وحياة كريمة. فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد هدف لاحق للسلام، بل هي أحد أهم شروط استدامته. وكلما نجحت الدولة في خلق فرص اقتصادية حقيقية وتحسين مستوى المعيشة وتوسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية، تراجعت دوافع الصراع والعنف وازدادت فرص الاستقرار

إن المرحلة القادمة تتطلب الانتقال من منطق إدارة الأزمة إلى منطق بناء المستقبل. فالمطلوب ليس فقط الاتفاق على من يحكم، بل الاتفاق على كيفية إدارة الدولة والاقتصاد والموارد العامة بما يضمن المصلحة الوطنية ويحقق التنمية المستدامة للأجيال القادمة

وفي تقديري، فإن أي عملية سياسية ناجحة في اليمن يجب أن تستند إلى ثلاثة مبادئ أساسية:

- أولاً: السلام المستدام يحتاج إلى تقاسم عادل للفرص والثروة، وليس فقط تقاسم المناصب.
- ثانياً: النفط والغاز والموارد الطبيعية يمكن أن تكون محركاً للوحدة الوطنية والتنمية أو سبباً لتجدد الصراع، بحسب طريقة إدارتها.
- ثالثاً: نجاح أي ترتيبات لتقاسم السلطة سيُقاس بقدرتها على بناء مؤسسات فاعلة واقتصاد منتج ودولة قادرة، لا بعدد المقاعد التي يحصل عليها هذا الطرف أو ذاك.

إن اليمن يمتلك من الموارد البشرية والطبيعية والموقع الاستراتيجي ما يؤهله للنهوض مجدداً. لكن تحقيق ذلك يتطلب رؤية تتجاوز الحسابات السياسية الضيقة نحو مشروع وطني شامل يضع بناء الدولة والتنمية الاقتصادية والحوكمة الرشيدة في صدارة الأولويات. فالحروب تنتهي بتسويات سياسية، أما الدول فتُبنى بالمؤسسات والعمل والإنتاج والرؤية طويلة المدى

الطاقة الشمسية في الريف..
الأثر التنموي والبيئي ودورها في تخفيف أحمال استهلاك الطاقة الاحفورية

■ د. نصر السناني
استاذ العمليات المالية والمصرفية - كلية الاقتصاد

في هذا المقال سنحاول تسليط الضوء على أهمية إدخال الطاقة الشمسية إلى المناطق الريفية، باليمن للاستفادة من المناخ المعتدل الذي يتسمةبه الريف وعدم احتياجها للاستهلاك الكبير ومن جانب آخر الاستفادة من التطور التكنلوجي الذي وفر وسائل حديثة ورخيصة لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية وكيف يمكن لهذا التحول أن ينعكس إيجاباً وبشكل مباشر على تخفيف الضغط والعبء الكهربائي عن المدن الساحلية الحارة التي تعاني من أزمات توليد خانقة، وعجز حكومي عن توفير الكهرباء وارتفاع تكلفتها مثل مدينة عدن

■ تعد الطاقة الكهربائية الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة، ومع تزايد فجوة العجز في التوليد التقليدي (القائم على الوقود الأحفوري)، في عدن على وجه الخصوص برزت الطاقة الشمسية كخيار استراتيجي حتمي.

أولاً: أهمية استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء في الريف

تمثل المناطق الريفية التحدي الأكبر لشبكات الكهرباء التقليدية نظراً لتباعد القرى وعشوائية التضاريس، وهنا تكمن أهمية الطاقة المتجددة:

1- كسر العزلة الطاقوية والتكلفة الاقتصادية:

مد خطوط الشبكة العامة إلى القرى النائية والمناطق الجبلية يتطلب تكاليف رأسمالية ضخمة (أعمدة، محولات، كابلات). الطاقة الشمسية توفر حلولاً مركزية تغني عن هذه التكاليف وتوفر كهرباء فورية ورخيصة للمواطنين

2- إنعاش القطاع الزراعي (عصب الريف ومصدر اساسي للدخل):

يعتمد الريف بشكل أساسي على الزراعة.

استبدال مضخات الديزل (التي تعاني من أزمات وقود متكررة وارتفاع أسعارها) بمضخات تعمل بالطاقة الشمسية يضمن استدامة الري وخفض تكاليف الإنتاج الزراعي بشكل هائل

3- تحسين الخدمات الأساسية:

تشغيل المراكز الصحية الريفية، وحفظ اللقاحات، وإنارة المدارس، وتوفير مياه الشرب النظيفة عبر محطات الضخ الشمسية، مما يرفع جودة الحياة ويحد من الهجرة الريفية إلى المدن

4- المحافظة على البيئة:

الحد من الانبعاثات الكربونية الناتجة عن المولدات الصغيرة التي تعمل بالديزل، وحماية الغطاء النباتي من الاحتطاب الجائر الناتج عن البحث عن مصادر طاقة بديلة

ثانياً: كيف تساهم طاقة الريف الشمسية في الحد من أزمة الكهرباء في المدن الحارة (عدن نموذجاً)؟

يرتبط الريف بالحضر بشبكة مصالح واحتياجات متبادلة، وتحول الريف نحو الطاقة الشمسية يخدم مدينة عدن والمدن الحارة المشابهة عبر عدة آليات:

1- تخفيف الحمل عن الشبكة الكهربائية :

عندما يعتمد الريف على منظومات شمسية مستقلة، فإنه يسقط تلقائياً من قائمة "الطلب" على الشبكة القومية العامة. هذا الفائض في التوليد أو التوفير في الوقود يمكن توجيهه مباشرة إلى المدن الحارة مثل عدن، التي تحتاج إلى كل ميجاوات إضافي لتشغيل مكيفات الهواء وأجهزة التبريد خلال فصل الصيف الخانق

2- توفير وقود الديزل والمازوت لمحطات التوليد في المدن:

تستهلك المضخات والمولدات الريفية كميات هائلة من الوقود المحلي أو المستورد. تحول الريف للطاقة الشمسية يعني توفير هذه الكميات من الوقود وضخها لتشغيل محطات التوليد الرئيسية في عدن مما يرفع ساعات التشغيل ويقلل من ساعات الانطفاء

هذا بالاضافة الى تخفيف العبئ على عجز الميزان التجاري نتيجة الحد من استيراد الوقود. ومن جانب آخر توفير سلع ومنتجات رخيصة تستخدم منظومات الطاقة الشمسية بدل من الديزل وهو موضوع مستقل يحتاخ منشور في عدد آخر

3- تقليل الفاقد الفني في الشبكات:

نقل الطاقة لمسافات طويلة من محطات التوليد (التي غالباً ما تكون قريبة من المدن أو السواحل) إلى الأرياف البعيدة يتسبب في فاقد فني كبير في الطاقة نتيجة المقاومة في الأسلاك. حصر استهلاك محطات التوليد داخل المدن الحارة ومحيطها القريب يرفع كفاءة الشبكة ويمنع هدر الطاقة

التوصيات والمقترحات

لتحقيق المنفعة والاستفادة القصوى من توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية، يجب على الحكومة ان تتبنى برامج تشجيع وتطوير القدرات الانتاجية من الطاقة النظيفة عبر الآتي:

- **تشجيع الاستثمار في الريف:**

تقديم تسهيلات جمركية وضريبية لاستيراد منظومات الطاقة الشمسية المخصصة للزراعة والارتواز في المناطق الريفية

- **الحد من الجمارك** والضرائب على استيراد منظومات الطاقة الشمسية لتكون في متناول المستهلك وبما يتناسب مع دخله

- **التوعية والتمويل الأصغر:**

توفير قروض ميسرة للمزارعين وسكان الريف للتحول إلى الطاقة النظيفة، مما يرفع العبء التنموي عن كاهل الدولة

ولهذا نستخلص

إن الاستثمار في الطاقة الشمسية بالريف ليس رفاهية، بل هو ضرورة ملحة لحل أزمة الطاقة الشاملة. فكل كيلووات يتم توليده من شمس الريف، يعادل كيلووات يتم توفيره لإنارة منزل أو تشغيل مستشفى في مدينة حارة تعاني كمدينة عدن، مما يخلق توازناً مستداماً يخدم الاقتصاد، البيئة، والمواطن على حد سواء

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience

- الاستعلام عن الرصيد
- عرض ملخص الحسابات
- سداد باقات عدن نت
- التحويل بين حسابات العميل
- التحويل إلى حسابات عملاء البنك
- طلب دفتر شيكات

تطبيق
الأهلي موبايل
البنك الرقمي بين يديك

إمسح الكود لتحميل التطبيق

Google Play
App Store

بنك معاملك الدولة %100

pay.cards@nbyemen.com
nbyemen.com
02 250681 / 02 250682

دلتا أبين..
بين تحديات الموسم الزراعي وآمال النهوض والتنمية

■ م. عبدالقادر السميطي

■ تعيش دلتا أبين اليوم واحدا من أصعب المواسم الزراعية في ظل تحديات متراكمة ألقت بظلالها على المزارعين والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، في وقت كانت فيه الدلتا تُعرف بسلة غذاء الجنوب لما تمتلكه من أراضٍ خصبة وخبرة زراعية متوارثة وتاريخ طويل في إنتاج القطن والحبوب والفول السوداني والسمسم والمحاصيل النقدية الأخرى

ورغم الظروف الاقتصادية والمناخية الصعبة التي تمر بها البلاد، لا تزال الزراعة تمثل طوق النجاة الحقيقي للمجتمع، الأمر الذي يستدعي من الجميع - السلطة المحلية، ومكتب الزراعة، والمؤسسات البحثية، والإرشادية والمنظمات الداعمة، والمزارعين — العمل بروح المسؤولية والشراكة للحفاظ على هذا القطاع الحيوي وإنقاذ الموسم الزراعي وتعزيز مقومات التنمية الزراعية المستدامة

تراجع الموارد المائية يعد من أخطر التحديات التي تواجه الزراعة في دلتا أبين

أولاً: شح المياه واستنزاف المخزون الجوفي

يُعد تراجع الموارد المائية من أخطر التحديات التي تواجه الزراعة في دلتا أبين، خاصة مع التوسع الكبير في حفر الآبار واستخدام منظومات الطاقة الشمسية دون وجود إدارة متوازنة للمياه أو خطط فعالة لترشيد الاستهلاك

إن استمرار الاستنزاف العشوائي للمياه الجوفية قد يقود مستقبلا إلى أزمة زراعية حقيقية، ما يجعل من الضروري التوسع في تطبيق أنظمة الري الحديثة وربط مشاريع الطاقة الشمسية بمنظومات ري متكاملة تسهم في رفع كفاءة استخدام المياه والحفاظ عليها باعتبارها ثروة وطنية للأجيال القادمة

ثانياً: التغيرات المناخية واضطراب المواسم الزراعية

شهدت السنوات الأخيرة تغيرات واضحة في أنماط هطول الأمطار وجريان السيول وارتفاع درجات الحرارة، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على مواعيد الزراعة وإنتاجية العديد من المحاصيل، وفي مقدمتها القطن والذرة الشامية والسمسم والفول السوداني. وغيرها من المحاصيل

وأصبح من الضروري تطوير وتحديث النشرات الإرشادية الزراعية بما يتوافق مع المتغيرات المناخية الحالية، بما يساعد المزارعين على اختيار المواعيد المناسبة للزراعة وتقليل حجم المخاطر والخسائر المحتملة

ثالثاً: انتشار الأمراض والآفات الزراعية

تعاني محاصيل دلتا أبين من انتشار عدد من الآفات والأمراض الزراعية التي تهدد الإنتاج، من أبرزها دودة الحشد الخريفية التي تصيب الذرة الشامية، وآفة توتا أبسلوتا التي تؤثر على محصول الطماطم، إضافة إلى أمراض وآفات أخرى ظهرت خلال السنوات الأخيرة

وتتفاقم هذه المشكلة نتيجة ضعف إمكانيات التشخيص والمكافحة، ونقص المبيدات الفعالة، وتراجع الخدمات الإرشادية المقدمة للمزارعين

ومن هنا تبرز الحاجة الملحة إلى دعم مراكز البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي وتمكينها من القيام بدورها العلمي والميداني في رصد الآفات وتقديم الحلول المناسبة وتوعية المزارعين بوسائل الوقاية والمكافحة ا لحد يثة

ارتفاع درجات الحرارة انعكس على مواعيد الزراعة وإنتاجية ا لمحا صيل

رابعاً: تدهور البنية التحتية الزراعية ومنشآت الري

تمثل البنية التحتية الزراعية ومنشآت الري السيلي أحد أهم التحديات التي تواجه دلتا أبين، حيث تعاني العديد من قنوات الري والسواقي والمنشآت الزراعية من التدهور نتيجة غياب الصيانة الدورية وتأثيرات السيول المتكررة، ما يؤدي إلى فقدان كميات كبيرة من المياه قبل وصولها إلى الأراضي الزراعية ويؤثر سلبًا على كفاءة العملية الزراعية بشكل عام

كما برزت مشكلة العُقُم التحويلية كواحدة من أهم القضايا المرتبطة بإدارة مياه السيول، نظرًا لدورها الحيوي في توجيه المياه نحو الأراضي الزراعية والاستفادة منها بالشكل الأمثل

وقد شهدت الفترة الأخيرة جهودا مشكورة من قبل السلطة المحلية بمحافظة أبين بقيادة محافظ المحافظة الدكتور مختار الرباش، تمثلت في إعادة تأهيل عدد من العُقُم المهمة، وفي مقدمتها عُقم السادة والعش

> **تراجع الموارد المائية يعد من أخطر التحديات التي تواجه الزراعة في دلتا أبين**

والجرائب وغيرها من العُقُم التي كانت تشكل مصدر قلق دائم للمزارعين بسبب تعرضها المستمر للتلف، وما يترتب على ذلك من ضياع كميات كبيرة من مياه السيول إلى البحر دون الاستفادة منها

وقد تسهم هذه الأعمال في تحسين الاستفادة من مياه السيول وإعادة الأمل للمزارعين، وهي جهود تستحق الإشادة والتقدير، إلا أن الواقع يؤكد أن الحلول والمعالجات المؤقتة لم تعد كافية لمعالجة المشكلة بصورة جذرية

فالعُقُم الترابية والتحويلية تتعرض للتلف والانجراف مع كل موسم سيول تقريبًا، ما يؤدي إلى تكرار المعاناة واستنزاف الموارد عاما بعد عام

ومن هنا تبرز الحاجة إلى الانتقال نحو مشاريع استراتيجية مستدامة تقوم على إعداد دراسات هندسية متخصصة ورصد موازنات كافية لتنفيذ سدود وحواجز تحويلية خرسانية دائمة، قادرة على تنظيم حركة السيول وتوجيهها بكفاءة نحو الأراضي الزراعية، بما يضمن حماية الدلتا وتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق تنمية زراعية مستدامة تليق بمكانة أبين الزراعية وتاريخها العريق

خامساً: ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي

يواجه المزارع اليوم أعباء متزايدة نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار الديزل والبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية وأجور الحراثة والحصاد والنقل، في الوقت الذي لا تزال فيه أسعار العديد من المحاصيل غير قادرة على تغطية تكاليف الإنتاج وتحقيق عائد مجزي للمزارعين

ومن هنا تبرز أهمية تقديم دعم مباشر للمزارعين الحقيقيين، وخاصة مزارعي القطن والحبوب والمحاصيل الاستراتيجية، من خلال برامج دعم مستدامة ترتبط بالإنتاج الفعلي وتسهم في تعزيز الأمن الغذائي وتحفيز التوسع الزراعي

سادساً: ضعف التسويق الزراعي

رغم تحقيق العديد من المزارعين لإنتاج جيد في بعض المواسم، إلا أنهم يواجهون تحديات كبيرة في تسويق منتجاتهم نتيجة غياب الأسواق المنظمة وعدم استقرار الأسعار ووجود الوسطاء الذين يستحوذون على الجزء الأكبر من الأرباح

ويؤدي ذلك إلى خسائر متكررة وإحباط لدى المنتجين، الأمر الذي يتطلب إنشاء أسواق زراعية منظمة، ودعم الصناعات التحويلية والتخزين والتعبئة والتسويق، بما يسهم في حماية المنتج المحلي وتحسين دخل المزارعين

مسؤولية مشتركة لإنقاذ الدلتا

إن الحفاظ على دلتا أبين وتنميتها ليس مسؤولية جهة واحدة، بل مسؤولية جماعية تتطلب تضافر جهود الجميع، لأن الزراعة لم تعد مجرد مهنة أو نشاط اقتصادي، بل أصبحت قضية أمن غذائي ومستقبل تنموي يرتبط بحياة المجتمع واستقراره

فالسلطات المحلية مطالبة بوضع رؤية زراعية متكاملة تهتم بإدارة المياه، وتأهيل البنية التحتية، وتفعيل الإرشاد الزراعي، ودعم البحث العلمي، ومساندة المزارعين. كما أن المزارعين مطالبون بالالتزام بالتوصيات الفنية، وترشيد استخدام المياه، وتعزيز التعاون فيما بينهم لمواجهة التحديات المشتركة

وستظل دلتا أبين، رغم كل الظروف والتحديات، أرض الخير والعطاء والإنتاج، وقادرة على استعادة مكانتها الزراعية الرائدة متى ما توفرت الإرادة الصادقة، والرؤية العلمية، والدعم الحقيقي للمزارع، باعتباره حجر الأساس في تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي

تحديات الاستثمار الاقتصادي في البيئات الهشّة

وقفة تحليلية لاقتصادات الدول الريعية والنامية

■ د. علي سعيد صالح
باحث في العلوم الاستراتيجية

■ ان قضية الاستثمار الاقتصادي في البيئات الهشّة من أبرز القضايا التي تشغل الفكر الاقتصادي المعاصر، خصوصًا في ظل تصاعد الأزمات المالية، وعدم الاستقرار السياسي، والتقلبات الحادة في أسواق الطاقة والموارد الأولية.

وتواجه الدول الريعية والنامية تحديات مركّبة تعيق قدرتها على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، رغم ما تمتلكه بعض هذه الدول من موارد طبيعية ضخمة وإمكانات اقتصادية واعدة

ويبرز أهمية هذا البحث في تحليل العوامل البنيوية والمؤسسية التي تحدّ من فعالية الاستثمار في الاقتصادات الهشّة، مع التركيز على الاقتصادات

الدول الريعية تواجه تحديات تعيق جذب الاستثمارات والموارد الطبيعية وحدها لا تكفي لجذب الاستثمار

الريعية التي تعتمد بصورة رئيسية على العوائد النفطية أو الموارد الطبيعية، وما يترتب على ذلك من اختلالات اقتصادية وهيكلية تؤثر في التنمية المستدامة

أولًا: الإطار المفاهيمي للبحث

1. مفهوم البيئات الهشّة اقتصاديًا:

تشير البيئات الهشّة اقتصاديًا إلى الدول أو الاقتصادات التي تعاني من:

- ضعف المؤسسات الاقتصادية والإدارية
- ارتفاع معدلات الفساد.
- هشاشة البنية التحتية.
- عدم الاستقرار السياسي والأمني
- الاعتماد المفرط على قطاع اقتصادي واحد
- ضعف التنويع الاقتصادي.
- ارتفاع معدلات البطالة والفقر

وتشمل هذه البيئات عددًا كبيرًا من الدول النامية والدول الريعية في الشرق الأوسط وإفريقيا وأجزاء من آسيا

2. مفهوم الاقتصاد الريعي:

الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي يعتمد بصورة رئيسية على الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية أو العوائد الخارجية، دون وجود قاعدة إنتاجية حقيقية متنوعة. ومن أبرز أمثلته الاقتصادات النفطية

ويؤدي الاعتماد الريعي إلى:

- ضعف القطاعات الإنتاجية.
- تراجع التصنيع والزراعة.
- الاعتماد على الاستيراد.
- هشاشة المالية العامة أمام تقلبات الأسعار العالمية.

وقد "تناولت العديد من الدراسات مفهوم "لعنة الموارد" أو "اللعنة الريعية"، والتي تشير إلى أن وفرة الموارد الطبيعية قد تؤدي أحيانًا إلى إبطاء التنمية الاقتصادية بدلًا من تعزيزها."[1]

ثانيًا: محددات الاستثمار في الاقتصادات الهشّة:

1. عدم الاستقرار السياسي والأمني:

يمثل الاستقرار السياسي الركيزة الأساسية لأي بيئة استثمارية. فالمستثمر يسعى إلى بيئة قانونية ومؤسسية مستقرة تضمن حماية رأس المال

وتؤدي النزاعات والحروب إلى:

- ارتفاع تكلفة الاستثمار.
- هروب رؤوس الأموال.
- تراجع الثقة بالاقتصاد الوطني
- تعطّل المشاريع والبنية التحتية

وتُعدّ الحالة اليمنية مثالًا واضحًا على أثر الصراعات المسلحة في إضعاف الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

2. ضعف المؤسسات والحوكمة:

"تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة قوية بين جودة المؤسسات وتدفقات الاستثمار."[2]

وتشمل مظاهر الضعف المؤسسي:

- الفساد الإداري والمالي.
- البيروقراطية.

1- دراسة حول لعنة الموارد في اليمن.
2- دراسة صندوق النقد الدولي حول. الدورات الاقتصادية في اقتصادات الشرق الأوسط.

• ضعف القضاء التجاري.
• غياب الشفافية.
• عدم استقرار التشريعات.

ويؤدي ذلك إلى رفع درجة المخاطر الاستثمارية وتقليل جاذبية الاقتصاد للمستثمرين المحليين والأجانب

3. الاعتماد على الموارد الطبيعية:

"تعتمد الاقتصادات الريعية غالبًا على قطاع واحد مثل النفط أو الغاز، ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات الأسعار العالمية."[3]

وتظهر الدراسات الحديثة حول الاقتصاد اليمني أن الاعتماد النفطي أدى إلى اختلالات هيكلية عميقة انعكست على النمو والاستقرار الاقتصادي.

4. ضعف البنية التحتية:

تُعدّ البنية التحتية من أهم عناصر جذب الاستثمار، وتشمل:
• الكهرباء والطاقة.
• النقل والموانئ.
• الاتصالات.
• الخدمات اللوجستية.
• البنية الرقمية.

وفي "الدول النامية، غالبًا ما تشكل هشاشة البنية التحتية عائقًا رئيسيًا أمام توسع الاستثمارات الإنتاجية."[4]

5. محدودية التمويل والأسواق المالية:

تعاني الاقتصادات الهشّة من:
• ضعف الأنظمة المصرفية.
• محدودية الائتمان.
• ارتفاع أسعار الفائدة.
• ضعف أسواق رأس المال.

كما أن ارتفاع المخاطر السيادية يحدّ من قدرة هذه الدول على جذب التمويل طويل الأجل

ثالثًا: التحديات الهيكلية في الدول الريعية:

1. ظاهرة "لعنة الموارد"

توضح أدبيات الاقتصاد السياسي أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية قد تواجه:
• ضعف الديمقراطية.
• تنامي الفساد.
• تراجع الإنتاجية.
• الاعتماد على الإنفاق الحكومي.
• إضعاف القطاع الخاص.

وقد أكدت دراسات متخصصة حول اليمن وجود أعراض واضحة لما يُعرف بعدوى "لعنة الموارد".

2. اختلال سوق العمل

في الاقتصادات الريعية:
• يتركز التوظيف في القطاع الحكومي
• يضعف القطاع الخاص.
• ترتفع البطالة بين الشباب.
• تتراجع المهارات الإنتاجية.

وهذا ينعكس سلبًا على تنافسية الاقتصاد وقدرته على استيعاب الاستثمارات الجديدة

3. هشاشة المالية العامة

تعتمد الإيرادات الحكومية في الدول الريعية على أسعار النفط أو المعادن، مما يجعل الموازنات العامة شديدة التأثر بالتقلبات العالمية

ويؤدي انخفاض الأسعار إلى:
• العجز المالي.
• ارتفاع الدين العام.
• تقليص الإنفاق التنموي.
• تراجع الإنفاق الاستثماري الحكومي

رابعًا: التحديات في الاقتصادات النامية:

1. الفقر وضعف القوة الشرائية

يؤدي انخفاض الدخول إلى:
• محدودية الطلب المحلي.
• ضعف الأسواق الاستهلاكية.
• انخفاض العائد على الاستثمار

3- دراسة البنك الدولي حول الاستثمار الحضري والإسكان في الدول النامية.
4- دراسة حول الاقتصاد المعرفي في دول الخليج.

2. الاقتصاد غير الرسمي

تعاني الدول النامية من اتساع الاقتصاد غير الرسمي، ما يخلق:

- صعوبة في التنظيم الضريبي
- ضعف البيانات الاقتصادية.
- منافسة غير عادلة.
- انخفاض كفاءة الاقتصاد.

3. ضعف التحول الرقمي

"تشير الدراسات الحديثة إلى أن ضعف البنية الرقمية والحوكمة الإلكترونية يمثل عائقًا أمام التنمية والاستثمار في الدول النامية. "[5]

خامسًا: نماذج مقارنة من الدول الريعية والنامية:

1. دول الخليج العربي

نجحت بعض الدول الخليجية نسبيًا في:

- تنويع الاقتصاد.
- تطوير البنية التحتية.
- جذب الاستثمار الأجنبي.
- إنشاء صناديق سيادية.

كما سعت دول مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر إلى التحول نحو اقتصاد المعرفة وتقليل الاعتماد على النفط.

2. اليمن كنموذج للاقتصاد الهش

يمثل اليمن نموذجًا للاقتصاد الهش بسبب:

- النزاعات المسلحة.
- تراجع الإيرادات النفطية.
- ضعف المؤسسات.
- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة

وقد أشارت الدراسات إلى أن تراجع عائدات النفط ساهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية والانكماش التنموي.

سادسًا: آليات تعزيز الاستثمار في البيئات الهشّة:

1. تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد

يتطلب جذب الاستثمار:

- تعزيز الشفافية.
- إصلاح القضاء.
- تطوير الأنظمة الرقابية.
- تبسيط الإجراءات الإدارية.

2. تنويع الاقتصاد

يُعدّ التنويع الاقتصادي المدخل الأساسي للخروج من الاقتصاد الريعي عبر:

- دعم الصناعة.
- تطوير الزراعة.
- الاستثمار في التكنولوجيا.
- تعزيز الاقتصاد الرقمي.

3. تطوير البنية التحتية

يمثل الاستثمار في:

- الطاقة.
- النقل.
- الاتصالات.
- الخدمات الرقمية عاملًا حاسمًا لتحسين مناخ الاستثمار

4. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تساعد الشراكات الاستثمارية على:

- نقل التكنولوجيا.
- تحسين الكفاءة.
- تخفيف العبء المالي عن الدولة.
- تعزيز التنمية المستدامة.

اخيراً..

يكشف البحث أن تحديات الاستثمار الاقتصادي في البيئات الهشّة ترتبط بعوامل سياسية ومؤسسية وهيكلية متداخلة، وأن الاقتصادات الريعية والنامية تواجه صعوبات حقيقية في تحقيق بيئة استثمارية مستقرة وقادرة على جذب رؤوس الأموال

كما يؤكد البحث أن استمرار الاعتماد على الموارد الطبيعية دون تنويع اقتصادي يعمّق الهشاشة الاقتصادية ويزيد من التبعية للأسواق العالمية. وفي المقابل، فإن بناء مؤسسات قوية، وتحسين الحوكمة، وتنويع الاقتصاد، وتطوير البنية التحتية تمثل شروطًا أساسية لتحفيز الاستثمار وتحقيق التنمية ا لمستد ا مة

5- مراجعة منهجية حول الحوكمة الذكية في الدول النامية.

الزراعة والناس في اليمن

يكتبهُ:

■ د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

لعل من الأهمية بمكان وفي ظروف الازمة الإنسانية وازمة الامن الغذائي وظواهرها كالجوع والفقر التذكير بالزراعة ودورها ماضيا وحاضرا في الحد من الفقر وحفظ الحياة عبر التاريخ.

ارتبط اسم الانسان في البلاد تاريخياً بمصطلح "العربية السعيدة"، وهي تسمية لم تأتِ من فراغ أو ترف جغرافي، بل كانت انعكاساً مباشراً للعلاقة الوجودية والعميقة بين الإنسان وأرضه. حيث لم يكن استقرار البشر مجرد استجابة طبيعية لتوفر المياه، بل كان ملحمة كفاح صاغتها يد الفلاح الذي عشق تراب أرضه، وطوّع تضاريسها الوعرة جيلًا بعد جيل. تشير الشواهد الأثرية القديمة إلى أن الإنسان في بلاد العربية السعيدة استوطن الجبال والهضاب مستعيناً بالزراعة لبناء اقتصاديات منظمة صمدت لقرون طويلة

الاقتصاد الزراعي صمد لقرون طويلة ،والشواهد الأثرية تؤكد عراقة الاستيطان الزراعي

إن العلاقة التاريخية بين الناس والزراعة في اليمن هي علاقة بناء حضارة بالمقام الأول. لقد استطاع المزارعين الاوليين ابتكار حلول هندسية فريدة قل نظيرها في العالم القديم. فعلى سفوح الجبال الشاهقة التي ترتفع آلاف الأمتار عن سطح البحر، شيد الفلاحون "المدرجات الزراعية الجبلية" المعلقة، محولين المنحدرات الصخرية القاسية إلى بقع خضراء نابضة بالحياة تحبس التربة وتمنع انجرافها، وتحتفظ بمياه الأمطار الموسمية بذكاء. ولم

يقتصر الأمر على المدرجات؛ بل شمل بناء منظومات ري وسدود عملاقة وعلى رأسها سد مأرب القديم الذي أدار التدفقات من السيول وحول الوديان الجافة إلى جنات خضراء شاسعة. هذه العبقرية الفلاحية وحب الأرض والعمل فيها، واعتبروا الزراعة أشرف المهن وأكثرها تعبيراً عن الصمود والاستقرار والتنمية المستدامة

تؤكد البيانات والوقائع الاقتصادية التاريخية أن المجتمع القديم ظل لقرون طويلة يعتمد بشكل شبه كامل على إنتاجه الزراعي المحلي لسد حاجاته الأساسية من الغذاء. واستمر هذا النمط المستقر من الاكتفاء الذاتي النسبي حتى نهاية الستينات من القرن الماضي تقريبا. فإلى ذلك الحين، كانت الحقول التقليدية تمد الأسواق والمنازل بمختلف أنواع الحبوب؛ كالذرة الرفيعة، والدخن، والقمح البلدي، والشعير، بالإضافة إلى الخضروات والفواكه المتنوعة. كان الفلاح ينتج ما يأكله، ويقايض بالفائض، مما خلق شبكة أمان غذائي مجتمعية متماسكة عصمت البلاد من الأزمات الغذائية الحادة العابرة للحدود

مع مطلع السبعينات من القرن العشرين، بدأت الملامح الهيكلية للاقتصاد اليمني تتغير بحدة. تظافرت مجموعة من العوامل الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية لتقلب المعادلة؛ حيث تزايد عدد السكان بمعدلات متسارعة طوال العقود الماضية. هذا النمو

الاكتفاء الذاتي عزز الأمن الغذائي المجتمعي. والزراعة جنبت البلاد الأزمات الغذائية الحادة.

الديموغرافي السريع ترافق مع هجرة واسعة من الريف إلى المدن بحثاً عن فرص عمل في قطاعات أخرى، بجانب تدفق التحويلات المالية للمغتربين، مما أدى إلى حدوث طفرة استهلاكية غير مسبوقة وتغير في النمط الغذائي اليومي للسكان. وبدلاً من وضع استراتيجيات وطنية قوية لرفع إنتاجية الأرض وتطوير القطاع الزراعي لمواكبة هذه الزيادة السكانية، فتحت البلاد أبوابها على مصراعيها لاستيراد السلع الغذائية الأساسية من الأسواق الدولية، مستفيدة من رخص أسعار الحبوب المستوردة مدعومة بالنفط أو المساعدات والتحويلات من الخارج

ومع مرور الزمن، تكرس هذا النمط الاستهلاكي، وزاد الاعتماد على الاستيراد بشكل مخيف حتى بات اليمن يستورد اليوم ما يقارب **90%** من احتياجاته الأساسية من القمح والحبوب. هذا التحول من مجتمع منتج إلى مجتمع مستهلك جعل الاقتصاد اليمني والناس في مواجهة مباشرة مع أي صدمة دولية أو محلية، ونزع من الدولة والمجتمع سيادتهما الغذائية

اليمن يستورد نحو
%90
من احتياجاته من القمح والحبوب

وأمنهما القومي المعيشي

تعيش البلاد والناس اليوم واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، وتصنف المؤشرات الدولية ملايين اليمنيين تحت خط الفقر وانعدام الأمن الغذائي الحاد. لكن عند تفكيك جذور هذه المأساة اقتصادياً، نجد أنها نتاج تلازم كارثي بين سببين رئيسيين: الحرب والتدهور والتخلف الذي أصاب القطاع الزراعي نتيجة هذا الصراع والسياسات السابقة

لقد دمرت الحرب بشكل مباشر البنية التحتية الزراعية المتهالكة أساساً؛

الحرب دمرت البنية التحتية الزراعية وحولت الكثير من الأراضي الخصبة إلى "أراضي بور"

حيث تعرضت قنوات الري، والسدود، والمنشآت التخزينية، والطرق الريفية للخراب والتعطيل الممنهج، يضاف إلى ذلك أزمة الوقود والطاقة الحادة؛ فالزراعة الحديثة التي تعتمد على المضخات والآبار لاستخراج المياه أصيبت بالشلل نتيجة الارتفاع الجنوني لأسعار الديزل وانعدامه المتكرر، مما جعل كلفة الإنتاج أعلى بكثير من القدرة الشرائية للمواطن وعجز معه المزارع عن ري محاصيله وتوفير المدخلات الأساسية كالأسمدة والبذور. هذا التخلف التقني ونقص الإمكانيات تسبب في خروج مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة عن الخدمة وتحولها إلى أراضٍ بور

وتتجلى فداحة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذا التدهور عندما نعلم أن القطاع الزراعي في اليمن يستوعب ويعمل فيه أكثر من **70%** من السكان، سواء بشكل مباشر في الفلاحة أو بشكل غير مباشر في الأنشطة المرتبطة بها كالتسويق والنقل والتصنيع الغذائي الريفي. وحينما يصاب هذا القطاع، الذي يعيل الشريحة الأكبر من

الناس، بالشلل؛ فإن النتيجة التلقائية هي خسارة الملايين لمصادر دخلهم الوحيدة، وارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى مستويات قياسية. إن انهيار القدرة الإنتاجية للمزارع صب الزيت على نار أزمة الأسعار المستوردة، ليصبح الجوع وسوء التغذية يهددان كل بيت تقريباً، مؤكداً أن تخلف الزراعة وتراجعها هو المحرك الأساسي لعمق الأزمة الإنسانية الراهنة.

ولمحاصرة شبح المجاعة. في ظل هذا المشهد القاتم، تبرز المنتجات الغذائية المحلية كطوق نجاة حقيقي وحاسم للحد من غول أزمة الغذاء وتخفيف حدة الاختناقات التموينية. إن الأرض الزراعية تتميز بتنوع مناخي فريد، مما يتيح لها إنتاج طيف واسع ومستدام من المحاصيل على مدار فصول العام

ان اهم انوع المحاصيل الزراعية الممكن العناية بزيادة انتاجها هي:

- الحبوب المتنوعة (كالذرة، الدخن، الشعير) والتي تمثل خط الدفاع الأول عن الأمن الغذائي للأسر الريفية والفقيرة.

ان ذلك يساعد في تقليل فاتورة الاستيراد وتوفير بدائل غذائية محلية عالية القيمة الغذائية وسهلة التخزين.

- الخضروات الأساسية (كالطماطم، البطاطس، البصل) والتي تتميز بسرعة دورتها الإنتاجية ووفرة إنتاجها في مختلف المواسم والوديان حيث تساعد في تغطية الاحتياج اليومي للأسواق المحلية بأسعار معقولة، وتوليد سيولة نقدية يومية وسريعة للأسر الريفية.

- الفواكه المحلية (كالحمضيات، التمور، المانجو، العنب) محاصيل نقدية ذات قيمة اقتصادية عالية وممتازة للتسويق الداخلي تساعد في دعم الميزان التجاري الداخلي، وتحسين مستويات الدخل والمستوى الغذائي والصحي للمستهلكين.

إن تفعيل دور هذه السلة الغذائية وتحفيز زراعتها وتوزيعها بالشكل الصحيح يساهم في إحداث توازن فوري في الأسواق ويقلل من ارتهان مائدة

المواطن للتقلبات السياسية والاقتصادية الخارجية أو أزمات سلاسل الإمداد العالمية الشائكة

بناءً على كل المعطيات السابقة، يجب على صناع القرار، والمنظمات الدولية، والمجتمعات المحلية إدراك حقيقة اقتصادية راسخة: إن النهوض بالقطاع الزراعي هو الخطوة الأولى والأساسية لتجاوز الأزمة الإنسانية في اليمن. لا يمكن للمساعدات الإغاثية والسلع المجانية العابرة للحدود أن تصنع استقراراً معيشياً مستداماً؛ بل إنها في كثير من الأحيان تكرس حالة الاتكالية وتضعف الأسواق المحلية. الحل الحقيقي يبدأ من الأرض وبيد الإنسان

إن هذا النهوض لن يتأتى إلا من خلال دعم الناس وتوجيه السياسات للعناية بالزراعة عبر آليات التحفيز والتمكين المستدام. ويشمل هذا التحفيز عدة مسارات اقتصادية عملية:

• الدعم التقني والمدخلات الزراعية من خلال توفير البذور المحسنة ذات الإنتاجية العالية والمقاومة للجفاف، وتسهيل الحصول

تعزيز الدعم التقني للقطاع الزراعي يقلل كلفة الإنتاج

على الأسمدة غير الضارة بأسعار مدعومة وميسرة

• حلول الطاقة البديلة عبر التوسع في دعم وتمويل مشاريع الطاقة الشمسية لاستخراج مياه الري، مما يلغي كلفة الديزل تماماً ويخفض كلفة الإنتاج على المزارع

• تطوير البنية اللوجستية والتسويقية عبر إنشاء شبكات تبريد ومخازن نموذجية، وحفر وصيانة قنوات الري وحصاد مياه الأمطار، بالإضافة إلى تسهيل طرق نقل المحاصيل وتدشين أسواق تعاونية تضمن للفلاح ربحاً عادلاً وتحمي المستهلك من جشع الوسطاء

بالتوازي مع الدعم والتحفيز، يجب تشجيع السكان وتحفيز الشباب والمجتمعات المحلية للمساهمة الفعالة في تجاوز الأزمة الإنسانية من خلال العودة والعمل في الزراعة. ينبغي نشر الوعي بأن العمل في الأرض ليس مجرد مهنة تقليدية، بل هو واز وطني، ومهمة إنقاذ اقتصادي، واستثمار مربح يدر الدخل ويحمي الأسر من العوز والفاقة. إن تظافر الجهود الشعبية والرسمية لإعادة إحياء الهوية الزراعية للناس وبث الروح في المدرجات والوديان كفيل بتحويل الملايين من مستهلكين ينتظرون السلال الإغاثية إلى منتجين فاعلين يصنعون أمنهم الغذائي بأيديهم

ختاما:

الزراعة والناس في اليمن هما كفان لجسد واحد؛ متى ما حظي الفلاح بالتحفيز والدعم الصادق، ومتى ما وجهت الاستثمارات والجهود نحو الريف والوديان والمدرجات، ستخطو اليمن أولى خطواتها الثابتة نحو التعافي الشامل، وتجاوز شبح المجاعة، والوصول إلى اقتصاد وطني مرن وقادر على الصمود والنمو المستدام. الاستثمار في المزارع اليمني الصغير اليوم هو الاستثمار الحقيقي في حاضر اليمن ومستقبله

AL ROBAIN
الربيان

أرز بسمتي أبيض

كلاسيك طويل الحبة